زيادات الإمام محمد بن يوسف بن مطر الفربري (ت٣٢٠هـ)

على صحيح الإمام البخاري (٢٥٦هـ)

- رحمهما الله تعالى -

إعداد

د. سامح عبد الله عبد القوي متولي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي بحمده يُستفتح كل كتاب، وبذكره يُصّدر كل خطاب، الحمد لله الذي نزَّل أحسن الحديث كتاباً، والصلاة والسلام على من جاء ببيان ما نزل إليه سكوتاً وفعلاً وخطابًا، وعلى آله وناقلي أخباره، ومدوني أحاديثه وآثاره، فصلى الله عليه وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحابته الأبرار والتابعين لهم بإحسان. أما بعـد ،

فإن العلم الذي لابد منه لكل قاصد، ولا يستغني عن طلبه عالم ولاعابد علم الحديث والسُّنة»، وما شرعه الرسول صلى الله عليه وسلم لأمته وسنَّه.

ولأهمية هذا العلم قال الْخَطِيب ت ٤٦٣هـ «ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها، واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها، لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة، فمن عرف للإسلام حقه، وأوجب للدين حرمته، أكبر أن يحتقر من عظم الله شأنه، وأعلى مكانه، وأظهر حجته، وأبان فضيلته، ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول، وأتباع الوحي وأوعية الدين، وخزنة العلم، الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه، فقال ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ (التوبة:١٠٠).وكفى المحدِّث شرفًا، أن يكون اسمه مقرونا

باسم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكره متصلا بذكره ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢١﴾ ﴾ (١).

والسُّنة النبوية المطهرة أصل من أصول الدين، فهي الأصل الثاني للتشريع الإسلامي، بعد القرآن الكريم، جاءت مفسرة له تبين مجمله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه، وتفصل أحكامه، وتوضح مبهمه، فهما صنوان لا يفترقان، ومنبعان للتشريع متعاضدان.

وقد تستقل السُنَّة بالتشريع أحياناً وذلك كتحريم الجمع بين المرأة وعمَّتها أو خالتها، وتحريم سائر القرابات من الرضاعة – عدا ما نص عليه في القرآن – إلحاقاً لهن بالمحرَّمات من النسب، وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وتحليل ميتة البحر، والقضاء باليمين مع الشاهد إلى غير ذلك من الأحكام التي زادتها السُنَّة عن الكتاب إذا تبين لنا هذا فليس من الصواب في شيء أن ينادي أحد ما بالاقتصار على القرآن وحده ولقد أخبر رسول الله (ﷺ) بما ستتعرض له سنته الشريفة من تحديات بعض المغرضين، وأصحاب الشبه الواهية التي لا أساس لها وأنهم سيقومون بدعوة خبيثة ينادون فيها بالاقتصار

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي (صـــــــ: ٨٦)، تحقيق د. ماهر ياسين الفحل، الدمام: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢ هـ

على القرآن وحده، بغيا وعدوانا، وحسدا وبهتانا، وفي هذه الدعوة وأمثالها إهمال لأصل من أصول الدين وهي السُّنة المشرفة .

كما أن في ترك السُّنة الشريفة استعجامًا لمعظم القرآن، وعدم فهم لمراد الله منه، فقد أخرج أبو داود في «سننه» قَال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ [1]،أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ، وَلَا لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ، إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُ فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُ فَلَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُ»[2] ولا شك أن هذا الحديث من معجزاته

(١) قال الخطابيّ في «معالم السنن» (٤/ ٢٩٨) قوله: «أوتيت الكتاب ومثله معه» يحتمل وجهين من التأويل: أحدهما أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو، ويحتمل أن يكون معناه أنه أوتي الكتاب وحيًا يتلىٰ، وأوتي من البيان أي أذن له أن يبين ما في الكتاب ويعم ويخص وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكر فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن».

٢)-الحديث أخرجه أبو داود في «سننه»: كتاب السنة ــ باب في لزوم السنة(٤ / ٢٠٠ رقم: ٤٦٠٤).

=

دراسة إسناد أبي داود في سننه

١- عبد الوهاب بن نجدة: هو عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، أبو محمد الجبلي. قال يعقوب بن الحمصي ثبت ثقة. وقال ابن أبي عاصم ثقة ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الثقات لابن حبان (٨/ ٤١١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٣-٤٥٤ رقم ٨٤٠)، تقريب التهذيب (صـ ٤٠٠ رقم ٤٢٦٢).

٢-أبو عمرو بن كثير بن دينار: هوعثمان بن سعيد بن كَثِير بن دينار القرشي، أبو عمرو الحمصي، مولىٰ بني أمية.

ثقة عابد، وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل، وقال عبد الوهاب بن نجدة:((كان يقال: هو من الأبدال))، روىٰ له أبو داود والنسائي وابن ماجه، مات سنة تسع ومائتين. ينظر: العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٠٩رقم٢٨٣٠)، تاريخ الدرامي (ص١٥٤رقم٥٣٧)، تهذيب الكمال (١٩/ ٣٧٧-٣٧٩).

٣-حَريز بن عثمان: هو حريز بن عثمان بن جبر بن أبي أحمر بن أَسَعْد الرَّحَبِيّ المشرقيّ، أبو عثمان، ويقال: أبو عون الْحِمْصِيّ.

خلاصة حاله أنه: ثقة ثبت، يُرمىٰ بالانحراف عن علي بن أبي طالب، وعنه في ذلك اختلاف كما قال الدَّارَقُطْنِيّ.

يُنْظَر: «تاريخ ابن مَعِين» رواية الدُّورِيّ: (٤/ ٤٢٨ رقم: ٥١٢٥)، «معرفة الثِّقَات» للعجلي: (١/ ٢٩١ رقم: ٢٨٣)، «الْجَرْح وَالتَّعْدِيل»: (٣/ ٢٨٩ رقم: ١٢٨٨)، «الْكَامِل» لابن عَدِيّ: (٣/ ٣٩٠-٣٩٥ رقم: ٥٦٣)، «تاريخ أسماء الثِّقَات»: (صـ:ـ ٧٣ رقم: ٣٠٠)، «المؤتلف والمختلف» للدارقطني:(١/ ٣٥٥)، الْكَاشِف: (١/ ٣١٩ رقم:

صلى الله عليه وسلم فهو يُنبئ عما سيحدث، وقد وقع كما أخبر، فصلوات ربي وسلامه على من أنطقه ربه بالحكمة وآتاه فصل الخطاب. وبين أنه عليه الصلاة والسلام هو المبين لما أنزل من القرآن، وذلك بعد أن عصمه من الخطأ والهوى في كل أمر من الأمور ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ (النجم٣-٤)

=

٩٨٦)، «تَهْذِيب التّهْذِيب»: (٢/ ٢٣٧-٢٤١ رقم: ٤٣٦)، «تَقْرِيب التَّهْذِيب»: (صـ١٩٤ رقم: ١١٨٤).

٤-عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي قاضي حمص. ثقة من التابعين. قال الآجري عن أبي داود شيوخ حريز ثقات. وقال العجلي: شامي تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٧٤ رقم ١٢٩٩)، الثقات للعجلي (٢/ ٨٤)، تقريب التهذيب (صـ٣٨٠ رقم ٣٩٧٤).

٥- المقدام بن معدي كرب: هو: المقدام بن مَعْدي كَرِب بن عمرو الكندي صحابي مشهور نزل الشام، وسكن حمص، ومات بها سنة سبع وثمانين علىٰ الصحيح، وله إحدىٰ وتسعون سنة.

ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٤٨٢)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٥٨-٤٦٠)، التقريب (ص٥٤٥رقم٦٨٧١)

قلت: والحديث بهذا الإسناد صحيح.

كما عصمه من الناس حين أمره بتبليغ ما أنزل إليه قال تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧ ﴾ [المائدة: ٦٧].

ولقد حفظ الله كتابه الكريم، فقال ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩ ﴾ [الحجر ٩]، ثم إنه (ﷻ) تكفّل بحفظ السُّنة النبوية المطهرة أيضاً؛ لتكون من دواعي حفظ القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ١٩ ﴾ [القيامة ١٧: ١٩]

ولقد حفظ الله تعالى السُّنة كما حفظ كتابه الكريم، فلم يذهب منها شيء وإن لم يستوعبها كل فرد على حدة.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: (ولسان العرب أوسع الالسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي ولكنه لا يذهب منه شئ على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه لا نعلم رجلا جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء فإذا جُمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن وإذا فُرّق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشئ نها ثم ما كان ذهب عليه منها موجودا عند غيره وهم في

العلم طبقات منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع الاقل مما جمع غيره....[1].

وكما أن الله تعالى قيض للكتاب العزيز العدد الكثير، والجم الغفير من ثقات الحفظة في كل قرن لينقلوه كاملا من السلف إلى الخلف كذلك قيَّض الله سبحانه للسُّنة الشريفة أئمة كباراً وهبوا حياتهم لها، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

فأحاط هؤلاء الجهابذة من نقاد الحديث وحفاظه بالسنة علماً، وقصروا هممهم، وأعمارهم على البحث والتنقيب عن الصحيح في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينقلون عمن هو مثلهم في التوثيق والعدالة إلى أن يصلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى ميزوا لنا صحيح الحديث من سقيمه، ونقلوه إلينا سليماً من كل شائبة، خالياً من أي شك أو شبهة، وقدموا دراسات مستفيضة في الرواة وتاريخ ميلادهم ووفاتهم ومكانهم، لمعرفة إمكان السماع أو عدم إمكانه، ونقدوا السند والمتن بتمحيص شديد، وتوثيق بالغ لا مثيل له، فقد نظروا إلى السُّنة النظرة اللائقة، ففيها بيان لأصول الشريعة وفروعها وتوضيح للقرآن بلسان من نزل عليه القرآن.

فأصـحَّ الكتـب بعـد كتـاب الله عـزَّ وجـلَّ، صـحيحا الإمـامين

[1] الرسالة ص ٤٢-٤٣.

البخاري ومسلم رضى الله عنهما، فهما أول من ألَّف في الصحيح المجرَّد، وشرطهما في إخراج الحديث أشدُّ من شرط غيرهما، ولذلك تلقتهما الأمة بالقبول ابتداءً من علماء عصرهما وحتى يرث الله الأرض ومَن عليها، فكثر الآخذون عنهما، والرواة لكتابيهما.

وقد هيأ الله للإمام البخاري رحمه الله تعالى تلاميذ ساروا على نهجه في الدقة والمنهجية العلمية الرصينة وكان على رأس هؤلاء الإمام الْفِرَبْرِيّ (ت٣٢٠هـ) والذي سمع الصحيح من البخاري أكثر من مرة، وكان ملازمًا لخطى شيخه الإمام البخاري فأكرم به من تلميذ نجيب كيف لا وهو خريج البخاري!!

والْفِرَبْرِيّ الثقة الأمين، وسيلة المسلمين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب البخاري وحبلهم المتين كما يقول ابن رشيد السبتيّ[1].

ولم يتيسر لأحد الاطلاع على أصل الْفِرَبْرِيّ الذي كان يحدث منه، اللّٰهم إلا الحافظ الصغاني[2] (ت٦٥٠هـ) الذي اطلع على هذا الأصل وقابل عليه

(١) إفادة النصيح (صـ: ١٠).

(٢) هو الإِمَامُ العلامة حُجَّةُ الْعَرَبِ، لسان أهل الأدب، فخر الحفاظ وعمدة المحدثين، رضي الدين، أَبُو الْفَضَائِل الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ حَيْدَرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

نسخته، ولذلك فإن نسخة الصغاني تعتبر من أعلى النسخ إسنادا وإن كان صاحبها متأخر الوفاة!!

=

أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنُ أَبِي الْفَضَائِلِ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ الْعُمَرِيُّ، الصَغَانِيُّ الأَصْلِ الْبَغْدَادِيُّ الدَّارِ، الْحَنَفِيُّ، اللاهوري المولد، الفقيه، المحدث، حامل لواء اللغة في زمانه حجة العرب ولسان أهل الأدب. قال فيه الإمام الذهبي: وكان إِلَيْهِ المُنْتَهىٰ فِي معرفة اللّسان العربيّ وقال صاحب الجواهر المضية: «وكان عالمًا صالحًا» وقال السيوطي: حامل لواء اللغة في زمانه، وله مؤلفات عدة منها المشارق، وشرح الجامع الصحيح، ورسالة في الحديث الموضوع، وكتاب أسامي شيوخ البخاري، وكشف الحجاب عن أحاديث الشهاب، وغيرها من المؤلفات الحديثية، فكان مبرزًا في اللغة والحديث وقد وافاه الأجل المحتوم ليلة الجمعة في التاسع عشر من شعبان سنة (٦٥٠هـ)، وكانت وصيته أن يحمل جسده إلىٰ مكة ويدفن بجوار الفضيل بن عياض، وجعل لمن يحمله ويدفنه بمكة خمسون دينارًا، ففعل أولاده ذلك، ونفذوا وصيته.

ينظر ترجمته في:[(الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٢٠٢-٢٠٣)، معجم الأدباء (٣/ ١٠١٥) صلة التكملة لوفيات النقلة: (١/ ٢٦٧)، تاريخ الإسلام (١٤/ ٦٣٦)، سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٨٣)، مسالك الأبصار (٥/ ٦٧٦ -٦٧٨)، فوات الوفيات (١/ ٣٥٨-٣٦٠)، البلغة في ترجم أئمة النحو واللغة (ص:١١٧)، ذيل التقييد (١/ ٥١١-٥١٢)، عقد الجمان (١/ ٧٢)، المنهل الصافي (٥/ ١٢١)، النجوم الزاهرة (٧/ ٢٦)، بغية الوعاة: (١/ ٥١٩-٥٢١)، شذرات الذهب (٧/ ٤٣١)، هدية العارفين (١/ ٢٨١)، معجم المؤلفين (٣/ ٢٧٩)].

وقد هيأ الله للإمام الصغاني أن اطلع على أصل إبراهيم بن معقل النسفي (ت ٢٩٥هـ) أيضًا كما في نسخة الحرم المكي [ق١٧٩/ب] ففيها قول الصغاني «ليس في رواية النسفي من قوله ومن بلغت إلى قوله وليس عنده».

وقد أثنى جمع من العلماء على نسخة الإمام الصغاني من صحيح البخاري والمعروفة بالنسخة البغدادية، ومنهم شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر قال في «الفتح» (١/١٥٣) «تنبيه وقع في النسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغانيّ اللغويّ بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت وقابلها على عدة نسخ وجعل لها علامات عقب قوله رواه موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس وساق الحديث بتمامه وقال الصغاني في الهامش هذا الحديث ساقط من النُّسخ كلها إلا في النسخة التي قرئت على الْفِرَبْرِيّ صاحب البخاري وعليها خطه قلت ـ أي الحافظ ابن حجر ـ وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها والله تعالى أعلم بالصواب».

وهذا نص الحديث «قال البخاري حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس قال نُهينا في القرآن أن نسأل النبي صلى الله عليه وسلم فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع فجاء رجل من أهل البادية فقال أتانا رسولك فأخبرنا أنك تزعم أن الله أرسلك

قال صدقت قال فمن خلق السماء قال الله قال فمن خلق الأرض والجبال قال الله قال فمن جعل المنافع قل الله قال فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع آآلله أرسلك قال نعم قال زعم رسولك أن علينا خمس صلوات وزكاة في أموالنا قال صدقت قال بالذي أرسلك أمرك بهذا الله قال نعم قال وزعم رسولك أن علينا صوم شهر في سنتنا قال صدقت قال فبالذي أرسلك آآلله أمرك بهذا قال نعم قال وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال صدقت قال فبالذي أرسلك آآلله أمرك بهذا قال نعم فو الذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن شئيًا ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وسلم لئن صدق ليدخلن الجنة »[1].

ومقابل الحديث في الحاشية ما نصه [ق١٢/أ] قال الصغاني: (هذا الحديث ساقط من النسخ ولم أجده إلا في النسخة التي قرئت على الْفِرَبْرِيّ وعليها خط بالقراءة التي نسخت معها بهذه النسخة).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَابُ الْإِيمَان، بَابٌ فِي بَيَانِ الْإِيمَانِ بِاللهِ وَشَرَائِعِ الدِّينِ (١٢)(١٠) من طريق هاشم بن القاسم، عن سليمان بن المغيرة، به.

(ق١٢ من نسخة الحرم المكي)

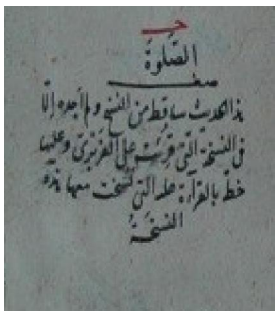

توضيح لموضع الشاهد من اللوحة السابقة

وكذا القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/٤٤٢) «وثبت في نسخة الصغانيّ المقابلة على نسخة الْفِرَبْرِيّ التي بخطه».

وقال أيضًا (١٥/٢)«وبه جزم الصغاني، وبه ضبط نسخته التي قال إنه قابلها على نسخة الْفِرَبْرِيّ».

والحق أنني عندما عاينت نسخ الصاغاني تبين لي العجب من دقة النسخة وتحريرها ولم لا؟ والصغاني إمام من أئمة اللغة والحديث!!! فبفضل الله تعالى وقفت على عشر نسخ خطية لهذه النسخة[1].

(١) وهذا بيان أماكن هذه النسخ في مكتبات العالم كما يلي:

النسخة الأولىٰ: نسخة الحرم المكي وهذه النسخة مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة الحرم المكي، الموجودة في مكة المكرمة تحت الرقم العام: (٨٠٥)، وهي من أنفس النسخ.

والنسخة الثانية: نسخة مكتبة الفاتح بتركيا وهي محفوظة تحت رقم (١٠٤٧).

النسخة الثالثة: نسخة مكتبة لالي تحت رقم (٦١٤).

النسخة الرابعة: نسخة مكتبة دارند وهي محفوظة تحت رقم (٣٦٥).

النسخة الخامسة نسخة مكتبة آيا صوفيا وهي محفوظة تحت رقم (٨٢١).

النسخة السادسة: نسخة مكتبة ولي الدين بتركيا وهذه النسخة مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة ولي الله بتركيا، تحت رقم (٨٢٣).

النسخة السابعة: نسخة راغب باشا وهي محفوظة الأصل في مكتبة تحت رقم (٣٣٨) باسطنبول.

النسخة الثامنة: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، وهذه النسخة محفوظة الأصل في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، تحت رقم (٦٧٤).

فأحببت أن أبين زيادات الإمام الْفِرَبْرِيّ من واقع النسخ الخطية لصحيح البخاري خاصة النسخة الصغانية، ولي بهذه النسخة كلف وعناية [1]

ولذلك اخترت أن يكون بحثي هذا بعنوان: **(زيادات الإمام محمد بن يوسف بن مطر الْفِرَبْرِيّ (ت٣٢٠هـ) على صحيح الإمام البخاري (٢٥٦هـ) رحمهما الله تعالى).**

والبحث يتكون من مقدمة ومبحثين وخاتمة

أمَّا المقدِّمة فبيَّنتُ فيها سبب اختياري هذا الموضوع.

وأمَّا المبحث الأول: فكان حول ترجمة الإمام الْفِرَبْرِيّ ـــ رحمه الله تعالى ـــ وروايته لصحيح البخاري، وأهميَّتها، وأسباب اشتهارها.

وأمَّا المبحث الثاني: فكان حول زياداته في صحيح البخاري، وقدَّمتُ له بتعريف الزيادات، والفرق بينها وبين كتب الزوائد، ثم ذكرتُ ما وقفتُ عليه من الزيادات على كتب السنة، وبيَّنتُ بعد ذلك أهميَّة الزيادات وفوائدها من خلال النسخة الصغانية

= النسخة التاسعة: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز رباط عثمان وهذه النسخة محفوظة الأصل في مكتبة الملك عبد العزيز تحت رقم (٣٤٩٠)

النسخة العاشرة: نسخة مكتبة المتحف البريطاني وهي محفوظة الأصل في مكتبة المتحف البريطاني تحت رقم (١١٧ـ[illegible])

(١) للعبد الفقير دراسة حول النسخة الصغانية ـــــ يسر الله إخراجها ـــــ

لصحيح البخاري، ثم أتبعت ذلك بنصوص زيادات الإمام الْفِرَبْرِيّ، ثم ختمت بالرد الموجز على شبهة ضياع أصل الْفِرَبْرِيّ من واقع نسخة الصغاني رحمه الله تعالى.

وأما الخاتمة، فضمَّنتها أهمَّ نتائج البحث.

هذا، وأسأل الله العفو عن الخطأ والزلل، وحسبي أنِّي اجتهدتُ، فإن أصبتُ فمن الله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وأستغفر الله من ذلك، وصلَّى الله على سيِّدنا ونبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المبحث الأول

ترجمة الإمام الْفِرَبْرِيّ (ت ٣٢٠هـ)

ذاع كتاب الجامع الصحيح للبخاري، وانتشر في الأفاق، وكُتب له القبول في الأرض فحدث به في بلاد الحجاز والعراق وخراسان وما وراء النهر، وكتب عنه العلماء والمحدثون وما في وجهه شعرة، وقد روىٰ عنه: أبو زُرعة وأبو حاتم والترمذي ومسلم ومحمد بن نصر المروزي وصالح بن محمد وابن خزيمة وأبو العباس السراج، وأبو قريش محمد بن جمعة وأبو حامد بن الشرقي وغيرهم من الرواة الكثير الذين لا يحدهم حصر.

أما بخصوص "الجامع الصحيح" فقد أورد الحافظ ابن حجر رواية عن أحمد بن يوسف بن مطر بن صالح الْفِرَبْرِيّ (٣٢٠ هـ) أن من سمعوا من البخاري كتابه الجامع الصحيح وحده كانوا تسعين ألفًا وكان هو منهم، كما يذكر الْفِرَبْرِيّ أنه لم يبق ممن سمعه من البخاري إلا هو.[1]

وقد رد الحافظ ابن حجر علىٰ الْفِرَبْرِيّ مستدركًا واحدًا من تلامذة البخاري الذين سمعوا منه الصحيح بقي متأخرًا عن الْفِرَبْرِيّ، بحوالي تسعة

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٩)، تقييد المهمل وتمييز المشكل للجياني (١/ ١٥)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ١٧)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي(١/ ٧٣)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٨).

أعوام، وهو أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة البزدوي المتوفىٰ سنة ثلاثمائة وتسعة وعشرين للهجرة، فيكون هذا آخرهم سماعًا منه كما يقول الحافظ ابن حجر وإذا كان من حمل عن البخاري جامعه الصحيح من تلامذته بلغوا تسعين ألفًا ويزيد، فإن رواية الْفِرَبْرِيّ هي أشهر رواية عن البخاري من بين الروايات الواصلة إلينا منذ عهد البخاري إلىٰ الآن.

ولذلك كانت رواية الْفِرَبْرِيّ أشهر الروايات وأتقنها لكونه آخر الرواة سماعًا عن البخاري وآخرهم حياة بعده، وعن هذِه الرواية تسلسلت كل الطرق المعاصرة التي وقفت عليها، وعن رواية الْفِرَبْرِيّ كتب الكرماني، وابن حجر العسقلاني، والعيني، وقد جرت العادة أن يذكر أصحاب الشروح المعروفة الأسانيد التي سمعوا بها البخاري[1].

(١) ينظر: مقدمة تحقيق دار الفلاح لكتاب لتوضيح لابن الملقن ص:٩٧ وما بعدها.

وهذه ترجمة موجزة للفربري:

اسمه ونسبه[1]:

هو المحدث، الثقة، العالم، راوي الجامع الصحيح، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الْفِرَبْرِيّ[2].

ولادته:

---

١) ينظر مصادر ترجمته في: المؤتلف والمختلف للدارقطني ٤/ ١٨٩٦- ١٨٩٧، والإكمال لابن ماكولا ٧/ ٧٤، ومشارق الأنوار ٢/ ١٦٩، والأنساب ٩/ ٢٦٠، ومعجم البلدان ٤/ ٢٤٦، والتقييد ص١٢٥- ١٢٦ (١٤٢)، وتكملة الإكمال ٤/ ٥٤٧، واللباب في تهذيب الأنساب ٢/ ٤١٨، والكامل في التاريخ ٨/ ٢٧٤، ومقدمة النووي علىٰ شرح البُخَارِيّ ١/ ٢٣٨- ٢٤٠، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٩٠، وبرنامج التجيبي ص٧٨، وإفادة النصيح لابن رشيد ص١٠- ١٤

(٢) اختلف الرواة قديمًا وحديثًا في ضبط فاء هذه الكلمة بين الفتح والكسر وقال التجيبي هو بفتح الفاء وبكسرها معًا، والأشهر فيه الفتح، وبالوجهين قرأناه وسمعناه. وقال ابن رشيد السبتي: «واختلف الرواة في ضبط فائها بين الفتح والكسر ومن ينحو به نحو الأسماء العربية يكسر بلدًا ونسبًا ولم يصب من قال إن الفتح في النسب من تغيير النسبة بل النسب بالفتح إلىٰ المفتوح، وبالكسر إلىٰ المكسور عند من عربه، وبالفتح ضبطه خطًا الرواة الدُّراة، وبالفتح وجدته مقصودًا في البلد والنسب في صدر كتاب البخاري في النسخة العتيقة التي كُتبت بمكة ـ شرفها الله ـ وقرئت وسمعت علىٰ أبي ذر وعليها خطه » ينظر: برنامج التجيبي ص: ٧٨، وإفادة النصيح (ص:١١).

اتفق كل من ترجم للفربري علىٰ أن ولادته كانت سنة إحدىٰ وثلاثين ومائتين[1].

شيوخه: سمع الْفِرَبْرِيّ الصحيح من أبي عبدالله البُخارِيّ، وسمع من قتيبة بن سعيد وعلي بن خَشرَم.

أقوال العلماء في بيان مكانته:

إذا أردنا أن نجمع النصوص وأقوال العلماء التي تُعدِّل هذا الرجل فحقيقٌ أن يكون الجواب علىٰ السائل عن ذلك بمثل ما أجاب به يحيىٰ بن معين ﷺ(٢٣٣هـ) فيما رواه ابن رشيد الفهري(٧٢١هـ) من طريق مضر بن محمد الكوفي عنه، قال مضر: سأل أحمد بن الوليد – غلام كان معي يخدمني ويكتب- يحيَىٰ بنَ معين، عن أبي بكر بن أبي شيبة وعثمان أخيه، فقال له: يا مجنون، هل رأيت أحدًا يسأل عن مثل هؤلاء اهـ(٢).

ولنذكر بعض الأقوال في ثناء العلماء عليه:

قال الإمام أبو الوليد الباجي (٤٧٤ هـ): والْفِرَبْرِيّ ثقة مشهور[3].

وقال أبو محمد الرشاطي (٥٤٧ هـ): وعلىٰ الْفِرَبْرِيّ العمدة في رِواية كتاب البُخارِيّ. اهـ(٤).

وقال أبو بكر السَّمْعاني(٥٢٠ هـ) في أماليه - وهو جد السَّمْعاني صاحب الأنساب- كان ثقة ورعًا.اهـ(٥).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٠).

(٢) إفادة النصيح ص١٥، ١٦.

(٣) التعديل والتجريح١/ ١٧٣.

(٤) إفادة النصيح ص١٥، ١٦.

(٥) التقييد١/ ١٢٦ (١٤٢).

وقال ابن رشيد الفهري (٧٢١هـ): «الثقة الأمين، وسيلة المسلمين إلىٰ رسول الله ﷺ في كتاب البُخارِيّ، وحبلهم المتين».[1] اهـ.

وفاته:

كانت وفاة الْفِرَبْرِيّ سنة عشرين وثلاثمائة، يوم الأحد لثلاث خلون من شهر شوال، وقيل لعشر بقين منه (٢) فرحمه الله رحمة واسعة.

أسباب اشتهار رِواية الْفِرَبْرِيّ:

لقد كتب الله السلامة لصحيح البُخارِيّ بما هيأ له من سبل الشهرة الواسعة في حياة صاحبه، فقد تسامع الناس بالكتاب في أول عهده بالظهور، وتعرف المحدثون علىٰ سمو قدره، فارتحلوا إلىٰ البُخارِيّ من كل مكان ليتلقوا عنه كتابه، حتىٰ بلغ من سمعوه منه عددًا لا يُحصيهم إلا الله تعالىٰ.

---

(١) إفادة النصيح (صـ: ١٠).

(٢) ذكر وفاته لثلاث خلون من شهر شوال السمعاني في « الأنساب» (١٠/ ١٧٠)، وابن الأثير في اللباب ٢/ ٤١٨، وياقوت الحموي في معجم البلدان(٤/ ٢٤٥).

وقال ابن رشيد الفهري في «إفادة النصيح» ص٢٣: وتوفي الْفِرَبْرِيّ فيما رويناه بإسنادنا العالي إلىٰ أبي ذر قال: سمعت أبا إسحاق المُسْتَمْلِيّ يقول: مات محمد بن يوسف بن مطر الْفِرَبْرِيّ – رحمه الله- في شهر شوال لعشر بقين منه من سنة عشرين وثلاثمائة فيما بلغني.اهـ.

ومن بين من سمع الصحيح الإمام الْفِرَبْرِيّ، فممّا مّن الله عليه أن هيأ له أسبابًا للقاء البُخارِيّ والسماع منه، وخصه الله تعالىٰ ببعض الأمور التي جعلت روايته أفضلَ الروايات، وأتقنها، وأعلاها سندًا.

قال أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ عن محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ قال: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه غيري(١).

وهذا النص من الْفِرَبْرِيّ – وإن كان غير مُسَلّم؛ لما سأذكره بعد من رواة آخرين ماتوا بعده- يدل علىٰ كثرة الرواة عن البُخارِيّ، ومع ذلك كان مدار الروايات وعمدتها رِواية الْفِرَبْرِيّ.

ولا يمكن أن تكون شهرة رِواية الْفِرَبْرِيّ وتميزها علىٰ غيرها جزافًا اعتمد علىٰ ما توفر لها من الصيت، والسمعة، وحسن الحظ.

بل كان ذلك لما توفر لهذه النسخة وهذه الرِّواية من عوامل الحفظ والرعاية مما لم يتوفر لرِواية أخرىٰ من روايات الصحيح.

فلا عجب إذن أن جعلها العلماء عمدتهم في كتاب البُخارِيّ، وجعلوا

(١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٩)، تقييد المهمل وتمييز المشكل للجياني (١/ ١٥)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ١٧)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي(١/ ٧٣)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٨).

الْفِرَبْرِيّ -كما قال ابن رشيد الفهري-: وسيلة المسلمين إلىٰ رسول الله ﷺ في كتاب البُخارِيّ وحبلهم المتين.[1] اهـ.

وهناك أسباب عديدة أعطت هذه المكانة لِرواية الْفِرَبْرِيّ وتميزها عن غيرها.

ومن هذه الأسباب:

أولًا: عدالة الْفِرَبْرِيّ وضبطه، وثناء العلماء عليه:

لا شك أن أول الأشياء التي ينبغي أن تتوفر في ناقل الخبر هو عدالته وثقته، حتىٰ يكون خبره مقبولًا.

وسبق أن ذكرت ما يتعلق بأقوال العلماء في الْفِرَبْرِيّ، ويكفي فيه قول ابن رشيد الفهري (٧٢١)هـ أنه عمدة المسلمين في كتاب البُخارِيّ[2].اهـ.

الأمر الثاني: كمال نسخته وعدم نقصانها:

من عوامل المفاضلة بين الروايات كمال الرِّواية وعدم نقصانها، فالإقبال علىٰ النسخة الأتم والأكمل أولىٰ للرِّواية منها عن غيرها.

قال أبو علي الجَيّانيّ[3]: وروينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن

---

(١) إفادة النصيح ص١٠. وقول الْفِرَبْرِيّ رواه الخطيب تاريخه ٢/ ٩، وابن أبي يعلىٰ طبقات الحنابلة٢/ ٢٥٠، وابن عساكر تاريخ دمشق ٥٢/ ٧٤.

(٢) إفادة النصيح ص١٤.

(٣) تقييد المهمل ١/ ٦٢.

شاذان الأصبهاني، عن إبراهِيم بن مَعْقِل أن البُخارِيّ أجاز له آخر الديوان، من أول كتاب الأحكام إلىٰ آخر ما رواه النَّسفي من الجامع لأن في رِواية إبراهيم النَّسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رِواية الْفِرَبْرِيّ: قد علَّمتُ علىٰ الموضع من كتابي، وذلك في باب قوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلامَ اللهِ﴾ [الفتح: ١٥].

روىٰ النَّسفي من هذا الباب تسعة أحاديث، آخرها بعض حديث عائشة في الإفك، ذكر منه البُخارِيّ كلمات استشهد بها، وهو التاسع من أحاديث الباب، خرجه عن حجاج، عن النميري، عن يونس، عن الزهري بإسناده، عن شيوخه، عن عائشة، وروىٰ الْفِرَبْرِيّ زائدًا عليه من أول حديث قتيبة: عن مغيرة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: قَالَ: يَقُولُ اللهُ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلاَ تَكْتُبُوهَا إلىٰ آخر ما رواه الْفِرَبْرِيّ عن البُخارِيّ من الديوان، وهو تسع أوراق من كتابي.اهـ.

وقال الخَطّابِيّ: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفيّ، حدثناه خلف بن محمد الخيام قال: حدثنا إبراهيم بن معقل النسفيّ عنه، سمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ[1].اهـ.

(١) أعلام الحديث ١/ ١٠٥- ١٠٦.

وقال الأبناسي في كتابه الشذا الفياح وهو يعلق علىٰ قول ابن الصلاح في عدد أحاديث الصحيح وهو قوله: قيل: أربعة آلاف حديث... قال: هذه رِواية الْفِرَبْرِيّ وأما رِواية حماد بن شاكر فهو دونها بمائتي حديث، ودون هذه بمائة حديث، أي: رواية إبراهِيم بن مَعْقِل [1].اهـ.

فهذه النصوص وغيرها تدل علىٰ أن أتم هذه الروايات هي رِواية الْفِرَبْرِيّ، حيث تزيد علىٰ رِواية حماد بن شاكر بمائتي حديث، وتزيد علىٰ رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي بثلاثمائة حديث، علىٰ ما ذكره كل من العراقي[2] والأبناسي[3]،والسخاوي[4] وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري[5]، وإلا فقد سبق أن ذكرت أن القطعة التي ذكرها الجَيّانيّ في إسناده لا تزيد علىٰ خمسة وستين حديثا، فالله أعلم.

الأمر الثالث: من الأمور التي تميزت بها رِواية الْفِرَبْرِيّ صحة أصله الذي أخذ منه:

ذكر أبو الوليد الباجي (٤٧٤)هـ في كتابه التعديل والتجريح ما يدل علىٰ

(١) الشذا الفياح ١/ ٩٠.

(٢) فتح المغيث (١/ ٩٠).

(٣) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ص١٦.

(٤) فتح المغيث (١/ ٣٢).

(٥) فتح الباقي (ص٦١،٦٠).

أن الْفِرَبْرِيّ كان عنده أصل الجامع الذي كان بيد البُخارِيّ حيث قال: وقد أَخْبَرَنا أبو ذر عبد بن أحمد الهَرَويّ الحافظ – رحمه الله- ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ إبراهيم بن أحمد قال: انتسخت كتاب البُخارِيّ من أصله كان عند محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ.اهـ(١).

ونقل هذا القول عن أبي الوليد الباجي ابنُ حجر في مقدمته (٢)، وراجع أيضا الفتح(٣).

ومن النقول التي نص فيها الْفِرَبْرِيّ أنه اطَّلع علىٰ أصل البُخارِيّ ما ذكره القاضي عِياض (٥٤٤)هـ في كتابه مشارق الأنوار(٤) وهو يذكر الخلاف في لفظة: (أبو شريح) قال: قال أبو شريح: كل شيء من البحر، كذا في أصل الأصيلي، وفي سائر النسخ: وقال شريح -صاحب النبي ﷺ- قال الْفِرَبْرِيّ: كذا في أصل البُخارِيّ: (شريح).اهـ.

أي: بدون ذكر لفظة (أبو) ولذلك يقول ابن رشيد الفهري في كتاب إفادة

(١) التعديل والتجريح ١/ ٣١٠، ترجمة الإمام البخاري، (باب في ذكر تأليفه للكتاب الجامع وحكم الكتاب ومعناه).

(٢) هدي الساري ١/ ٨.

(٣) فتح الباري ٤/ ٣٠٠.

(٤)مشارق الأنوار ١/ ١٨٢.

النصيح(١): كان عنده أصل البُخارِيّ، ومنه نقل أصحاب الْفِرَبْرِيّ، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبصدقه شاهدة.اهـ.

فهذه النقول تدل علىٰ أن الْفِرَبْرِيّ قد توفر له ما لم يتوفر لغيره من اقتنائه أصل البُخارِيّ الذي كان يحدث منه، ولا شك أن أصلًا كهذا لا يعدله أصل؛ فهو جامع بين السماع والكتابة من أصل البخاري.

الأمر الرابع: من الأمور التي ميزت رِواية الْفِرَبْرِيّ على غيرها:

علو إسناده لبقائه مدة طويلة بعد البُخارِيّ:

من العوامل التي ساعدت علىٰ انتشار رِواية الْفِرَبْرِيّ: تأخر وفاة الْفِرَبْرِيّ، فقد مات ﷺ لعشر بقين من شوال سنة عشرين وثلاثمائة وقد قارب التسعين عامًا.

وقد مات البُخارِيّ – رحمه الله تعالىٰ- في مستهل شهر شوال من شهور سنة ست وخمسين ومائتين.

لذا بقي الْفِرَبْرِيّ بعد وفاة البُخارِيّ أربعة وستين عامًا، كان فيها مقصد العلماء والطلاب ممن يريدون سماع الصحيح عاليًا.

وبقاء الْفِرَبْرِيّ هذه المدة بعد وفاة البُخارِيّ، كان له أهميته التي جعلت إسناده عاليًا إلىٰ البُخارِيّ، ولا شك أن طلب الإسناد العالي من آداب

(١) إفادة النصيح ص١٨.

المحدثين.

لذا نجد الْفِرَبْرِيّ يقول: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري(١).

وهذا القول من الْفِرَبْرِيّ وإن لم يُسلم له كما قال الحافظان ابن ماكولا وابن حجر فقد قال ابن ماكولا: آخر من حدث عن البخاري بـ(الصحيح) أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي من أهل بزدة.وكان ثقة، توفي: سنة تسع وعشرين وثلاث مائة (٢)

وقال ابن حجر: وأطلق ذلك بناء علىٰ ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلثمائة(٣).

الأمر الخامس: تكرار سماعه لـالصحيح من البُخارِيّ:

قد سبق القول في مبحث سماع الْفِرَبْرِيّ من البُخارِيّ أنه سمع الصحيح

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٩)، تقييد المهمل وتمييز المشكل للجياني (١/ ١٥)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ١٧)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي(١/ ٧٣)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٨).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٣٩٨).

(٣) هدي الساري (ص: ٤٩١).

أكثر من مرة، فقد ذكر هو نفسه أنه سمعه من البُخارِيّ مرتين(١)، مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة أخرىٰ ببخارىٰ سنة اثنتين وخمسين أي قبل وفاة البخاري بأربع سنوات واشتهر هذا القول عند كثيرين، لكن غنجارًا الحافظ روىٰ عن الكشاني عن الْفِرَبْرِيّ قال سُمع الجامع من البخاري بفربر في ثلاث سنين، في سنة ٢٥٣هـ، وسنة ٢٥٤ هـ، وسنة ٢٥٥ هـ.ذكره ابن نقطة (٢).

وهذا إسناد صحيح عال ولا يعارض الذي قبله، وفي رواية أبي زيد المروزي عن الْفِرَبْرِيّ اعتمد تاريخ سنة ٢٥٣هـ للسماع هكذا رواه المتقنون من الحفاظ كالغساني وابن خير وغيرهم

وقال الدكتور أحمد بن فارس السلوم: وفي هامش إفادة النصيح طرة عن التُجيبي صورتها ما يلي:قرأت بخط شيخنا عبد المؤمن الدمياطي: قال الْفِرَبْرِيّ أنا البخاري بالجامع الصحيح في سنة ثلاث وخمسين ومائتين اهـ فعلىٰ هذا يكون سماعه للكتا ب ثلاث مرات(٣).

(١)التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد(١/ ٨٩).

(٢) التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد(١/ ٨٩).

(٣) مقدمة كتاب المختصر النصيح في تهذيب الجامع الصحيح للمهلب بن أبي صفرة التميمي المالكي الأندلسي (ص ٤٥ وما بعدها) تحقيق د. أحمد فارس السلوم. ط دار

ومما يُبين ذلك أيضًا إسناد أبي علي الغساني لصحيح البخاري وذلك في مقدمة كتابه الماتع «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (فقال ذكر الشيوخ والأسانيد التي بيننا وبين محمد بن إسماعيل ومسلمٍ بن الحجاج في كتابيهما فأما كتاب أبي عبد الله البخاري -وسماه[1] ((الجامع المختصر من أمور رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم وسننه وأيامه))- من رواية أبي زيدٍ محمد بن أحمد المروزي من طريق أبي الحسن القابسي: فقرأته علىٰ أبي القاسم حاتم ابن محمد ابن عبد الرحمن بن حاتمٍ التميمي المعروف بابن الطرابلسي مراتٍ، أولها في سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئةٍ، قال: أخبرني به أبو الحسن علي بن محمد بن أبي بكرٍ القابسي الفقيه قراءةً عليه بالقيروان وأنا أسمع سنة ثلاثٍ وأربع مئةٍ، قال: نا أبو زيدٍ محمد بن أحمد المروزي بمكة سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشرٍ الْفِرَبْرِيّ بفربر في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري -رحمه الله- سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين)[2].

= التوحيد.

(١) هدي الساري ص٨.

(٢) «تقييد المهمل وتمييز المشكل»: (١/ ٥٩).

فإذا عرفنا أن هناك نصوصًا تدل علىٰ سماعه منه أيضًا سنة ثلاث وأربع وخمس وخمسين ومائتين، وتوفي البُخارِيّ بعد ذلك بسنة تبين لنا أهمية سماع الْفِرَبْرِيّ للصحيح في آخر حياة البُخارِيّ، مما يدل علىٰ أن نسخة الْفِرَبْرِيّ وأصل البُخارِيّ الذي كان في يده، هو من آخر ما استقر عليه البُخارِيّ في صحيحه فزيادات الْفِرَبْرِيّ؛ لتفرده برواية نسخة الصحيح علىٰ آخر ما استقر عليه البخاري، والبحث يدور حول نسخة الصحيح لا علىٰ أصل صحة الحديث فهو صحيح عند الجميع، والخلاف في اشتمال نسخة الصحيح عليه ــ والله أعلم ــ.

التعريف بالزيادات والفرق بينها وبين كتب الزوائد

تعريف الزيادات والفرق بينها وبين الزوائد:

قال الكتاني معرفًا كتب الزوائد بأنها: «الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث علىٰ بعض آخر معين».[1]

كما عرَّف الدكتور خلدون الأحدب علم الزوائد بأنَّه:

"علمٌ يتناول إفراد الأحاديث الزائدة في مصنَّف رويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفه، علىٰ أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده"[2].

ويستخلص من التعريفين السابقين عدّة نقاط:

أولاً: أنَّ المراد بالزوائد أحاديث زائدة في كتاب علىٰ كتاب آخر، وهذه الزيادة مطلقة، وقد تكون الزيادة في سند أو متن حديث اشتركا في إخراجه وهذه الزيادة نسبية.

ثانيـًا: أنَّ مؤلف الكتاب الذي احتوىٰ علىٰ الزوائد لا علاقة له بمؤلف الكتاب

---

(١) ـــــ الرسالة المستطرفة: (ص:١٧٠).

(٢) علم زوائد الحديث (ص:١٢).

المزيد عليه، فتأليف كل واحد منهما لكتابه استقلالاً.

ثالثـًا: أنَّ إبراز زوائد الكتاب المزيد عليه جاء في فترة متأخِّرة ومن إمام متأخر عنهما.

والمؤلفات فيه كثيرة منها:

(١)ــ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠هـ).

يعني علىٰ الكتب الخمسة المشهورة (صحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي).

(٢) ــ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ).

وهو زوائد مسندي الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، وأبي يعلىٰ الموصلي (ت٣٠٧هـ)، ومعاجم الطبراني الثلاثة، الكبير والأوسط والصغير (ت٣٦٠هـ)، علىٰ الكتب الخمسة السابقة إضافة إلىٰ سنن ابن ماجه وهي ما تُعرف بالكتب الستة.

(٣) ــ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـــ)

وهو زوائد مسند الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، والحميدي (ت٢١٩هـ)، ومسدد

(ت٢٢٨هـ)، وابن أبي عمر (ت٢٤٣هـ)، وأحمد بن منيع (ت٢٤٤هـ)، وابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، والحارث بن أبي أسامة (ت٢٨٢هـ)، وعبد بن حميد (ت٢٤٩هـ)[1] علىٰ الكتب الستة هذا فيما يتعلق بالزوائد.

أما الزيادات فهي: « الأحاديث التي يرويها راوية كتاب ما زائدة علىٰ ما رواه مؤلف ذلك الكتاب، إما استخراجًا عليه، فيلتقي معه في شيخه أو فيمن فوقه، أو استقلالا بايرداه حديثًا مختلفًا عن أصل الكتاب المروي في سنده ومتنه».

والفرق بينها وبين المستخرجات أن شرط الزيادات أن تكون من رواية ذلك الكتاب عن مصنفه في حين أن مؤلفي المستخرجات ليسوا من رواة الكتاب المستخرج عليه عن مصنفه.

فمثلاً مسند الإمام أحمد عليه زيادتان:

(١)ـــ زيادات عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ) راوية الكتاب عن أبيه.

---

١) لم يقتصر الحافظ عل هذه المسانيد الثمانية، بل ضمَّ إليها ما فات شيخه الهيثمي من مسند أبي يعلىٰ بروايته المطولة في كتابه مجمع الزوائد، حيث إنَّه اعتمد علىٰ الرواية الصغرىٰ للكتاب، وكذلك ما وقف عليه من مسند إسحاق بن راهويه ويقدر بنصف الكتاب، إضافة إلىٰ كتب أخرىٰ إما علىٰ سبيل التخريج والمتابعة أو التعليق أو الاستشهاد أو غيرها من الأغراض. ينظر: مقدمة التحقيق في طبعة دار العاصمة (١/ ٨٥ ٨٦).

(٢) زيادات أبي بكر أحمد بن جعفر القطيعي (ت٣٦٨هـ) رواية الكتاب عن عبد الله بن أحمد عن أبيه.

وصحيح البخاري (ت٢٥٦هـ)

وعليه زيادات محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ (ت٣٢٠هـ) وهو موضوع البحث والدراسة.

وصحيح الإمام مسلم (ت٢٦١هـ).وعليه زيادتان:

(أ)ـ زيادات أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان[1]

(ب)ـ زيادات أبي أحمد محمد بن عيسىٰ الجلودي (ت٣٦٨هـ) رواية الكتاب عن ابن سفيان عليه.

قال د. عبد الله دمفو« إن له زيادات علىٰ الصحيح يرويها عن شيوخ غير ابن سفيان، وقد تتبَّعتها فوجدتها أربع زيادات هي كالآتي:

أ – بعد الحديث (١٦٥٢) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن شيبان بن فرُّوخ.

ثم رواه الجُلودي عن أبي العباس الماسرجَسي، عن شيبان.

ب – بعد الحديث (٢٤٢٥) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن قتيبة

(١) ينظر بحث فضيلة أ. د عبد الله دمفو بعنوان «إبراهيم بن محمد بن سفيان روايته وزياداته وتعليقاته علىٰ صحيح مسلم». مجلة الجامعة الإسلامية العدد (١١١).

بن سعيد.

ثم رواه الجُلودي عن أبي العباس السراج، ومحمد بن عبد الله بن يوسف الدُّوَيري، عن قتيبة.

جـ - بعد الحديث (٢٥٦٧) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن عبد الأعلىٰ بن حماد.

ثم رواه الجُلودي، عن أبي بكر بن زنجويه القشيري، عن عبد الأعلىٰ.

د - بعد الحديث (٢٧٥٨) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن عبد الأعلىٰ بن حماد أيضـًا. ثم رواه الجُلودي، عن ابن زنجويه، عن عبد الأعلىٰ، وكما ترىٰ فإنَّ المقصدَ من هذه الزيادات، العلوُّ في الإسناد»[1].

وسنن أبي داود سليمان بن الأشعث: (ت٢٧٥هـ).وعليه زيادات أبي سعيد أحمد بن محمد ابن الأعرابي: (ت٣٤١هـ)،أحد رواة الكتاب عن أبي داود عليه[2].

وسنن محمد بن يزيد بن ماجه (٢٧٥هـ).وعليه زيادات أبي الحسن علي بن

(١) ينظر: بحث إبراهيم بن محمد بن سفيان روايته وزياداته وتعليقاته علىٰ صحيح مسلم. هامش ص١٣

(٢) ذكرها ابن خير الإشبيلي في فهرسته (ص:١٠٦) فقال: «وحدَّثني بالزيادات التي زادها فيه أبو سعيد بن الأعرابي من روايته عن شيوخه...»

إبراهيم ابن القطان (٣٤٥هـــ)، رواية الكتاب عن ابن ماجه [1]، هي زيادات يسيرة لا تلتبس بأصل الكتاب المروي.

(١) ذكرها الذهبي في ترجمة أبي الحسن في تاريخ الإسلام (وفيات٣٣١ ٣٥٠ / ص:٣٣١) فقال: "قد علا في سنن ابن ماجه أماكن" يقصد في زياداته. وقد أفردها الدكتور مسفر بن غرم الله الدميني ببحث مستقل بعنوان: (زيادات أبي الحسن القطان علىٰ سنن ابن ماجه)، وقدَّم لها بدراسة موجزة عنها.

المبحث الثاني

فوائد زيادات الفربري في صحيح البخاري

بعد تأمل نصوص زيادات الْفِرَبْرِيّ علىٰ صحيح البخاري يمكن تلخيص ما استنبطته من فوائد فيما يلي:

(١)ـ متابعة الراوي الضعيف الذي جاء في الكتاب المزيد عليه براوٍ ثقة:

ففي كتاب العلم ـ باب حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتىٰ إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رءوسًا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا».

قال الْفِرَبْرِيّ: حدثنا عباس، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا جرير، عن هشام نحوه.

قال الحافظ ابن حجر: قوله: "قال الْفِرَبْرِيّ " هذا من زيادات

الراوي عن البخاري، في بعض الأسانيد، وهي قليل[1].

(١) فتح الباري: (١/ ١٩٥).

قلت: وفي هذا دلالة على فقه الْفِرَبْرِيّ في الزيادات فهو يعلم ضعف إسماعيل بن أبي أويس[1] فأتى بمتابع ثقة وهو عباس بن الفضل بن زكريا الهروي أبو

(١) ـــــ إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس بن مالك بن عامر الأصبحيّ، المدني أبو عبد الله، ابن أخت مالك بن أنس، وختنه زوج ابنته فاطمة. أخطأ في أحاديث من حفظه، فلا يُحتجّ بحديثه، بل يُعتبر به.

اختلف فيه قول ابن معين: فقال مرة لا بأس به وقال مرة ضعيف، وقال مرة كان يسرق الحديث وأبوه وقال أبو حاتم: محله الصدق وكان مغفلاً.وقال أحمد بن حنبل:لا بأس به. وقال الدارقطني: لا اختاره في الصحيح.

والراجح أن البخاري ومسلمًا قد انتقيا الصحيح من مروياته.قال الحافظ ابن حجر في المقدمة: احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوىٰ حديثين وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري وروىٰ له الباقون سوىٰ النسائي فإنه أطلق القول بضعفه وروىٰ عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته واختلف فيه قول بن معين فقال مرة لا بأس به وقال مرة ضعيف وقال مرة كان يسرق الحديث هو وأبوه وقال أبو حاتم محله الصدق وكان مغفلا وقال أحمد بن حنبل لا بأس به وقال الدارقطني لا أختاره في الصحيح قلت وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له علىٰ ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وعلىٰ هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه اهـ. ينظر: سؤالات ابن محرز لابن معين

منصور البصري [1].

وهذه الزيادة تُعتبر استخراجًا من الْفِرَبْرِيّ على البخاري، ويدل هذا على دقة الْفِرَبْرِيّ حيث أتى بمتابع ثقة لإسماعيل بن أبي أويس.

وقد خرّجها مسلم في صحيحه[2] أيضًا: قال حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جرير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص، يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالما، اتخذ الناس رءوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا».

فلله در البخاري رحمه الله في دقته في التخريج لمن رُمي بالضعف فهو لا يُخرج عن ما فيه مقال شئيًا مما أُنكر عليه، وإن أخرج للضعيف فهو ينتقي من أصوله كما فعل مع إسماعيل بن أبي أويس فقد قال الحافظ ابن حجر في «هدي

= (١/ ١٢١)، سؤالات الدارمي لابن معين (٩٣٠، ٩٣١)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٦٣)، هدي الساري ص٣٩١.

(١) ـــــ عَبَّاس بن الفضل بن زَكَرِيَّا الهروي، أَبُو مَنْصُور النضروي. قال أَبُو بَكْر الْخَطِيب: وكان ثقة. ينظر ترجمته في [تهذيب الكمال (١٤/ ٢٤٢ رقم: ٣١٣٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٢٧)].

(٢) صحيح مسلم، كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان(٢٦٧٣)(١٣).

الساري »: « وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه». أ.هـ[1]

وهذا يدل على صحة أن الْفِرَبْرِيّ روى من غير طريق أبي أويس ما يؤيده به، فلم يرو البخاري عن أبي أويس إلا ما اعتمده من طريق غيره وأراد الْفِرَبْرِيّ أن يستدل لذلك بما رواه من السند الأخر، وقلنا سابقا بأن البخاري انتقى من أصول إسماعيل بن أبي أويس.

وقال القسطلاني: وهذه من زيادات الراوي عن البخاري في بعض الأسانيد، ولفظ رواية قتيبة هذه أخرجها مسلم عنه وسقط من قوله قال الْفِرَبْرِيّ الخ لابن عساكر وأبي الوقت والأصيلي[2].

(١) هدي الساري: (ص:٣٩١).

(٢) إرشاد الساري (١/ ١٩٧).

(٢) سؤالات من الْفِرَبْرِيّ للإمام البخاري عن الرواة وسماعاتهم:

ففي كتاب الاستئذان ـ باب الختان بعد الكبر ونتف الإبط، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مِثْلُ مَنْ أَنْتَ حِينَ قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «أَنَا يَوْمَئِذٍ مَخْتُونٌ» قَالَ: وَكَانُوا لاَ يَخْتِنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يُدْرِكَ(١).

قال الْفِرَبْرِيّ: سئل أبو عبد الله هل يروي إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل غير هذا الحديث قال نعم كتاب.

قلت وهذه الزيادة ليست في المطبوع في جميع الطبعات.

(٣) ـ إيضاح وبيان وشرح بعض الكلمات الورادة في الحديث:

كما جاء في [ق٢٣٣/ب] من نسخة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، ففي حديث من طريق الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ الزُّبَيْرَ، كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ خَاصَمَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِرَاجٍ مِنَ الحَرَّةِ، كَانَا يَسْقِيَانِ بِهِ كِلاَهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ»، فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا

(١) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان ــ باب الختان بعد الكبر ونتف الإبط ح رقم: (٦٢٩٩).

رَسُولَ اللَّهِ، آنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ، ثُمَّ احْبِسْ حَتَّى يَبْلُغَ الجَدْرَ»، فَاسْتَوْعَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ حَقَّهُ لِلزُّبَيْرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ ذَلِكَ أَشَارَ عَلَى الزُّبَيْرِ بِرَأْيٍ سَعَةٍ لَهُ وَلِلْأَنْصَارِيِّ، فَلَمَّا أَحْفَظَ الأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اسْتَوْعَى لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الحُكْمِ، قَالَ عُرْوَةُ: قَالَ الزُّبَيْرُ: «وَاللَّهِ مَا أَحْسِبُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ إِلَّا فِي ذَلِكَ»: {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ} [النساء: ٦٥] الآيَةَ. (١)

ففي مقابله في الهامش: قال محمد بن يوسف: الجدر هو الأساس والجدر جماعة(٢)، احفظ: أغضب

ومنها في حديث من طريق مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَذَكَرُوا الدَّجَّالَ، فَقَالَ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ قَالَ ذَاكَ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَانْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ، وَأَمَّا مُوسَى فَرَجُلٌ آدَمُ

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبىٰ، حكم عليه بالحكم البين (٦٢٩٩).

(٢) ينظر مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ١٤١)، مادة(ج د ر)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٤٦)

جَعْدٌ، عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذِ انْحَدَرَ فِي الوَادِي يُلَبِّي»(١).

ففي الهامش مقابله حاشية الْفِرَبْرِيّ الخلبة: قشر النخل(٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء ــ باب قول الله تعالىٰ: {واتخذ الله إبراهيم خليلا} [النساء: ١٢٥]

(٢) هامش [ق٢٩٣/ أ من نسخة الملك عبد العزيز].

(٤) ـ فوائد من البخاري من طريق أبي حاتم محمد بن جعفر

وقد استفاد محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ من محمد بن جعفر عن البخاريّ في عدة مواضع منها:

الاستفادة الأولى:

في كتاب المناسك، باب تقبيل الحجر(ح رقم ١٦١١)قال محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ: وجدت في كتاب أبي جعفر قال أبو عبد الله: الزبير بن عدي كوفي، والزبير بن عربي بصري.

الاستفادة الثانية:

في كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان ح رقم (١٩٥٣) قال أبو جعفر، سالت أبا عبد الله إذا أفطر الصائم يكفر مثل المجامع قال، ألا ترى الأحاديث.

الاستفادة الثالثة:

في كتاب المظالم، باب النهبى بغير إذن صاحبه ح رقم (٢٤٧٥)قال الْفِرَبْرِيّ، وجدت بخط أبى جعفر قال أبو عبد الله تفسيره أن ينزع منه يريد الإيمان.

الاستفادة الرابعة:

في كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١](ح رقم ٥٠١٥)

قال الْفِرَبْرِيّ سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق البخاري أبي عبد الله يقول قال أبو عبد الله عن إبراهيم مرسل، وعن الضحاك مسند.

الاستفادة الخامسة:

في كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة، حديث رقم (٦٤٩٧) ففي الهامش حاشية للفربري قال محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ قال أبو جعفر الوراق حدثني أبو عبد الله قال سمعت أحمد بن عاصم يقول سمعت أبا عبيد يقول قال الأصمعي وأبو عمرو وغيرهما جذر قلوب الرجال الجذر الأصل من كل شيء والوكت أثر الشيء اليسير منه..... (١).

الاستفادة السادسة:

في كتاب المظالم والغصب، باب إثم من ظلم شيئا من الأرض (ح رقم٢٤٥٤) قال الْفِرَبْرِيّ: قال أبو جعفر بن أبي حاتم: قال أبو عبد الله: هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك، أملى عليهم بالبصرة.

(١) ـــــ نسخة لالي [ق٢٩١/ أ].

(٥) فوائد الْفِرَبْرِيّ عن غير وراق البخاري ـ أبو جعفر بن أبي حاتم :

ففي كتاب الأذان ــ باب الدعاء قبل السلام، حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرنا عروة بن الزبير، عن عائشة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أخبرته: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة: اللّهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا، وفتنة الممات، اللّهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم " فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيذ من المغرم، فقال: «إن الرجل إذا غرم، حدث فكذب، ووعد فأخلف».

كتب مقابله في الحاشية [ق٦١/أ نسخة الفاتح]: قال محمد بن يوسف سمعت خلف بن عامر يقول في المسيح والمسّيح مشدد ليس بينهما فرق وهما واحد أحدهما عيسى والآخر الدجال.

ذكر الحافظ ابن حجر: أنه ورد في رواية المستملي وحده عن الْفِرَبْرِيّ أنه نقل عن خلف ابن عامر الهمداني - أحد الحفاظ - أن المسيح - بالتشديد والتخفيف - واحد، يقال الدّجال، ويقال لعيسى[1].

(١) ـــــ فتح الباري: (٢/ ٣١٨).

[ق٦١ من نسخة الفاتح]

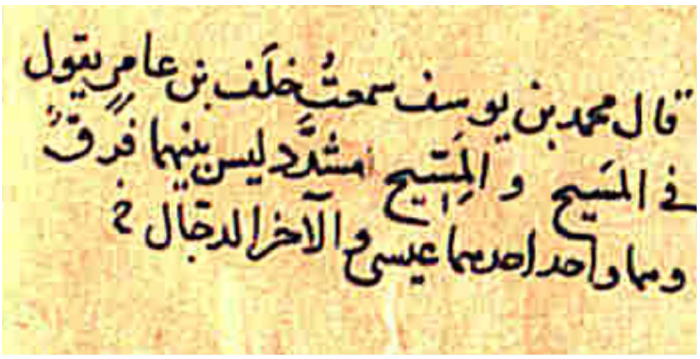

نصوص زيادات الفربرِي في الصحيح

من واقع النسحة الصغانية اطلعت على نص في هامشها يفيد أن هذه الزيادات ربما كانت في أصل الْفِرَبْرِيّ مقيدة في الهامش، أي أنها ليست سوى فوائد نقلها الْفِرَبْرِيّ عند مواضعها وليست من أصل الرواية، وأدخلها المتأخرون في صلب الكتاب، فقد كان وراق البخاري يُخرج الكتاب لمن أراده ثم يقرؤونه على البخاري فربما وجد الْفِرَبْرِيّ بعض الفوائد فينقلها ولا يقرؤها على البخاري لأنها ليست من الكتاب.

ونص العبارة كما جاءت في هامش النسخة المخطوطة [ق١٠٠/أ من نسخة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة] ما يلي:

(قال محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ: وجدت في كتاب أَبِي جعفر: قال أَبُوعبد الله: الزبير بن عدي كوفي، والزبير بن عربي بصري) (١).

فقول الْفِرَبْرِيّ: أنه وجده في كتاب أَبِي جعفر يدل على أن هذه الزيادات إنما هي فوائد نقلها الْفِرَبْرِيّ من كتاب أَبِي جعفر أو سمعها منه عن البخاري، ولم تكن أصلا في الرواية، والله أعلم.

---

(١)كتاب المناسك، باب تقبيل الحجر(ح رقم ١٦١١).

وجاء في نسخة لا لي [ق٢٩١/أ] مقابل حديث في كتاب الرقاق ، باب رفع الأمانة قال البخاري حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الآخَرَ: حَدَّثَنَا: «أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ» وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: " يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ فَيَبْقَى أَثَرُهَا مِثْلَ المَجْلِ، كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَنَفِطَ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، فَلاَ يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ، فَيُقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلاَنٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ وَمَا أَظْرَفَهُ وَمَا أَجْلَدَهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ " وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أُبَالِي أَيُّكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهُ عَلَيَّ الإِسْلاَمُ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا اليَوْمَ: فَمَا كُنْتُ أُبَايِعُ إِلَّا فُلاَنًا وَفُلاَنًا(١)

ففي الهامش حاشية للفربري قال محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ قال أبو جعفر الوراق حدثني أبو عبد الله قال سمعت أحمد بن عاصم يقول سمعت أبا عبيد يقول قال الأصمعيّ وأبو عمرو وغيرهما جذر قلوب الرجال الجذر الأصل من كل شيء،والوكت: أثر الشيء اليسير منه، والمجل: أثر العمل في الكف إذا غلظ.

(١) ـ كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة، حديث رقم (٦٤٩٧)

(١)

قلت: وهي مقحمة في المطبوع من الكتاب.

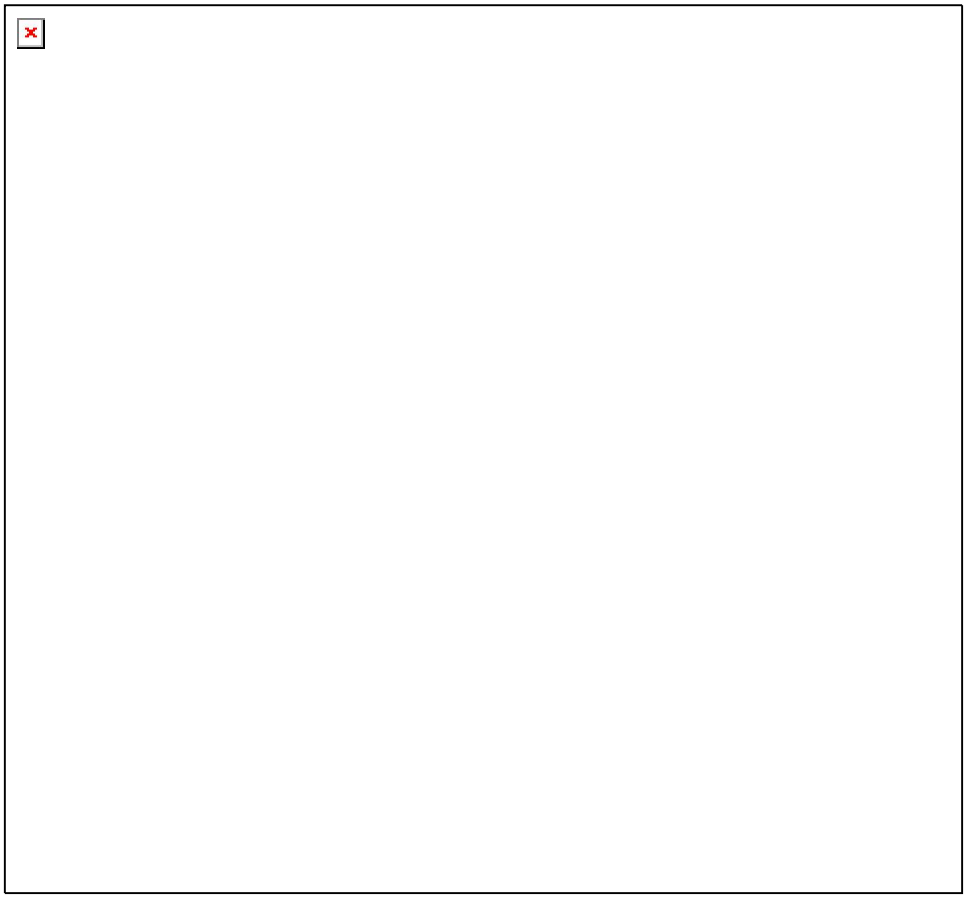

[ق٢٩١/ أ] من نسخة لا لي

(١) ـ ينظر التوضيح لابن الملقن (٢٩/ ٥٦٤).

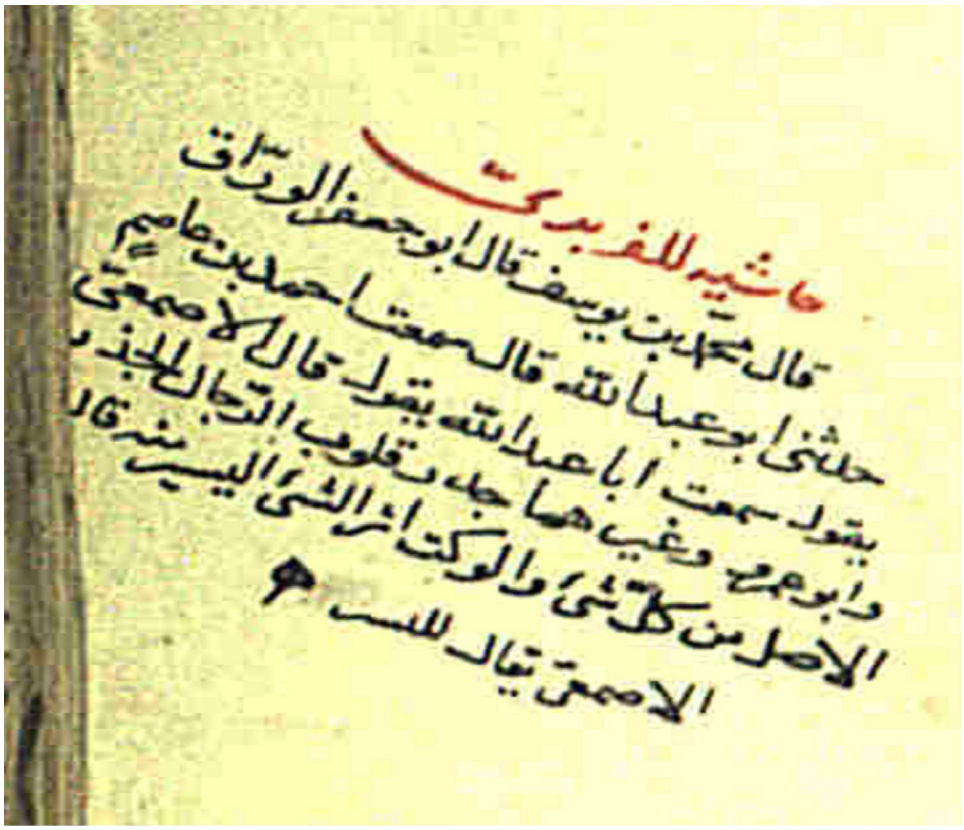
حاشية للفربري
قال محمد بن يوسف قال ابو جعفر الورّاق
حدثنا ابو عبدالله قال سمعت احمد بن حامم
يقول سمعت ابا عبدالله يقول قال الاصمعي
وابو عمر وغيرهما جلد قلوب الرجال الجذر
الاصل من كل شيء والوكث ارذال الشيء اليسير منه قال
الاصمعي يقال للسر

[ق٢٩١/ أ] هامش الصفحة الأيسر من أعلى من نسخة لا لي

أولا: زيادات الفربري فيما أخذه عن البخاري

(١)ـ **الزيادة الأولى :** في كتاب العلم، باب ما جاء في العلم. وقوله تعالى: {وقل رب زدني علمًا} [طه: ١١٤] القراءة والعرض على المحدث ورأى الحسن، والثوري، ومالك: «القراءة جائزة» واحتج بعضهم في القراءة على العالم " بحديث ضمام بن ثعلبة: قال للنبي صلى الله عليه وسلم: آلله أمرك أن تصلي الصلوات قال: «نعم» قال: «فهذه قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه» واحتج مالك: " بالصك يقرأ على القوم، فيقولون أشهدنا فلان ويقرأ ذلك قراءة عليهم ويقرأ على المقرئ، فيقول القارئ: أقرأني فلان " حدثنا محمد بن سلام، حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، عن عوف، عن الحسن، قال: «لا بأس بالقراءة على العالم».

وأخبرنا محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ، وحدثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: حدثنا عبيد الله بن موسىٰ عن سفيان قال: إذا قرئ علىٰ المحدث فلا بأس أن يقول: حدثني قال: وسمعت أبا عاصم يقول عن مالك، وسفيان القراءة علىٰ العالم وقراءته سواء[1]

---

(١) ــ صحيح البخاري، كتاب العلم ــ بَابُ مَا جَاءَ فِي العِلْمِ. وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: {وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا} [طه: ١١٤].

(٢) - **الزيادة الثانية :** في كِتَابُ الأَطْعِمَةِ ــ بَابُ الرَّجُلِ يَتَكَلَّفُ الطَّعَامَ لِإِخْوَانِهِ قال البخاري حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: كَانَ مِنَ الأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ، وَكَانَ لَهُ غُلاَمٌ لَحَّامٌ، فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا، أَدْعُو رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكَ دَعَوْتَنَا خَامِسَ خَمْسَةٍ، وَهَذَا رَجُلٌ قَدْ تَبِعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَذِنْتَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ» قَالَ: بَلْ أَذِنْتُ لَهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، يَقُولُ: «إِذَا كَانَ القَوْمُ عَلَى المَائِدَةِ، لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُنَاوِلُوا مِنْ مَائِدَةٍ إِلَى مَائِدَةٍ أُخْرَى، وَلَكِنْ يُنَاوِلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي تِلْكَ المَائِدَةِ أَوْ يَدَعُ»(١).

ففي هذا الحديث زاد الْفِرَبْرِيّ الفائدة عن البخاري.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: إِذَا كَانَ الْقَوْمُ عَلَى الْمَائِدَةِ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُنَاوِلُوا مِنْ مَائِدَةٍ إِلَى مَائِدَةٍ أُخْرَى وَلَكِنْ يُنَاوِلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي تِلْكَ الْمَائِدَةِ أَوْ يَدَعُ أهـ.

---

(١) ـــــ صحيح البخاري، كِتَابُ الأَطْعِمَةِ ـــــ بَابُ الرَّجُلِ يَتَكَلَّفُ الطَّعَامَ لِإِخْوَانِهِ: (٧/ ٧٨ رقم ٥٤٣٤).

(٣) **الزيادة الثالثة** : في كتاب الأذان . باب الذكر بعد الصلاة، قال البخاري حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا سفيان، حدثنا عمرو، قال: أخبرني أبو معبد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كنت أعرف انقضاء صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالتكبير» (١).

كُتب مقابله في الحاشية [ق٧٤/أ من نسخة آيا صوفيا]: قال الْفِرَبْرِيّ قال أبو عبد الله قال علي: حدثنا سفيان، عن عمرو، قال: كان أبو معبد أصدق موالي ابن عباس، قال علي: واسمه نافذ (٢).

---

(١) ـــــ صحيح البخاري (٨٤٢).

(٢) ـــــ وهي في المطبوع مقحمة في الأصل.

[ق٧٤ من نسخة آيا صوفيا]

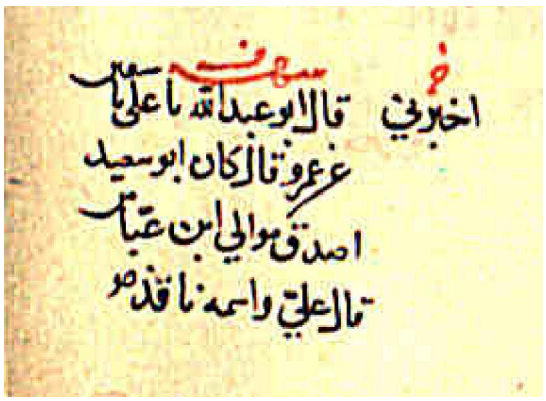

بيان الشاهد من اللوحة السابقة (ق٧٤/ب من نسخة آيا صوفيا)

ثانيا: زيادات الفربري فيما كان من عند نفسه

(١) ـ **الزيادة الأولى** : في كتاب العلم ـ باب: كيف يُقبض العلم ، قال البُخاريّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»

قَالَ الْفِرَبْرِيّ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ نَحْوَهُ. (١)

وقد تقدم ذكر ما يتعلق بهذه الزيادة في فوائد زيادات الْفِرَبْرِيّ على الصحيح (ص ٢٤-٢٦)

(٢) ـ **الزيادة الثانية** : كما جاء في [ق٢٣٣/ب] من نسخة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، ففي حديث من طريق الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ الزُّبَيْرَ، كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ خَاصَمَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِرَاجٍ مِنَ الحَرَّةِ، كَانَا يَسْقِيَانِ بِهِ كِلاَهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ»،

---

(١) ـ صحيح البخاري، كتاب العلم ـ باب: كيف يقبض العلم (ح رقم ١٠٠).

فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ، ثُمَّ احْبِسْ حَتَّى يَبْلُغَ الجَدْرَ»، فَاسْتَوْعَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ حَقَّهُ لِلْزُّبَيْرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ ذَلِكَ أَشَارَ عَلَى الزُّبَيْرِ بِرَأْيٍ سَعَةٍ لَهُ وَلِلْأَنْصَارِيِّ، فَلَمَّا أَحْفَظَ الأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اسْتَوْعَى لِلْزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الحُكْمِ، قَالَ عُرْوَةُ: قَالَ الزُّبَيْرُ: «وَاللَّهِ مَا أَحْسِبُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ إِلَّا فِي ذَلِكَ»: {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ} [النساء: ٦٥] الآيَةَ

ففي مقابلها في الهامش: قال محمد بن يوسف الجُدُر هو الأساس والجدر جماعة.

احفَظَ: أغضب.

[ق٢٣٣/أ] من نسخة الملك عبد العزيز.

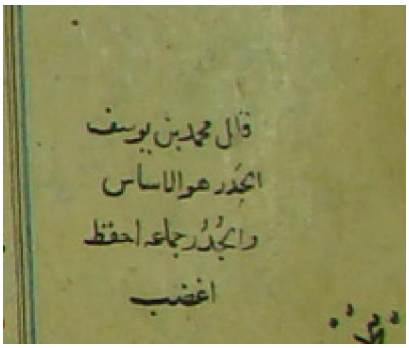

موضع الشاهد من اللوحة السابقة

(٣) ـ **الزيادة الثالثة** : في كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام ، قال البخاري حدثنا محمد بن سعيد الأصبهاني، أخبرنا ابن المبارك، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنما سمي الخضر، لأنه جلس على فروة بيضاء، فإذا هي تهتز من خلفه خضراء. (١)

ففي هامش [ق٢٩٩/ب من نسخة الملك عبد العزيز] قال محمد بن يوسف بن مطر الْفِرَبْرِيّ: حدثنا علي بن خشرم، عن سفيان، بطوله.

قال الحافظ ابن حجر: رواية الْفِرَبْرِيّ عن علي بن خشرم في أثناء صحيح البخاري من زيادات الْفِرَبْرِيّ أثر حديث أبي بن كعب الطويل في قصة موسى والخضر ووقع في الصحيح كتاب التهجد، باب التهجد بالليل وقوله عز وجل: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩] (ح رقم ١١٢٠) قال حدثنا علي بن عبد الله، ثنا سفيان، ثنا سليمان بن أبي مسلم، عن طاوس سمع بن عباس قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يتهجد قال اللّٰهم لك الحمد الحديث قال في عقبة وقال علي بن خشرم قال سفيان قال سليمان بن

(١) - صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسىٰ عليهما السلام(ح رقم ٣٤٠٢).

أبي مسلم سمعته من طاوس عن بن عباس هكذا هو في أصل سماعنا من طريق الحافظ أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة عن الْفِرَبْرِيّ عن البخاري وكان ينبغي على هذا أن يرقم لعلي بن خشرم علامة تعليق البخاري لكن يحتمل أن يكون ذلك من زيادة الْفِرَبْرِيّ أيضًا (١).

[ق٢٩٩ نسخة مكتبة الملك عبد العزيز]

(١) ـــــ تهذيب التهذيب: (٧/ ٣١٦).

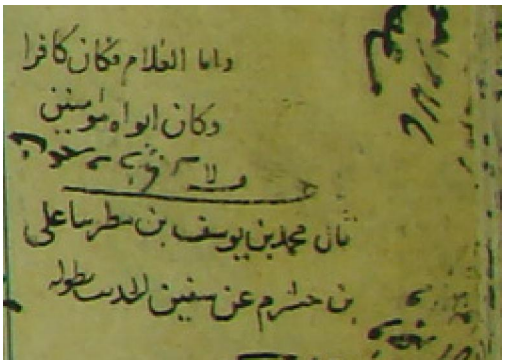

بيان موضع الشاهد من لوحة (٢٩٩/ أ من نسخة مكتبة الملك عبد العزيز)

(٤) **الزيـادة الرابعـة** : في كتاب الصوم .(باب صوم يوم الجمعة، فإذا أصبح صائما يوم الجمعة فعليه أن يفطر، يعني: إذا لم يصم قبله، ولا يريد أن يصوم بعده) قبل ح رقم (١٩٨٤).

قال الحافظ ابن حجر: كذا في أكثر الروايات، ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي (يعني إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده) وهذه الزيادة تشبه أن تكون من الْفِرَبْرِيّ، أو من دونه، فإنها لم تقع في رواية النسفي عن البخاري، ويبعد أن يعبر البخاري عما يقوله بلفظ (يعني) ولو كان كلامه لقال: أعني [1].

(٥) **الزيادة الخامسة** : في كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب قول الله تعالى: {واتخذ الله إبراهيم خليلا} [النساء: ١٢٥] (ح رقم ٥٩١٣) قال البخاري حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَذَكَرُوا الدَّجَّالَ، فَقَالَ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ قَالَ ذَاكَ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَانْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ، وَأَمَّا مُوسَى فَرَجُلٌ آدَمُ جَعْدٌ، عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ

(١) ـــــ فتح الباري: (٤/ ٢٣٢).

إِلَيْهِ إِذِ انْحَدَرَ فِي الوَادِي يُلَبِّي»[1].

ففي الهامش مقابله حاشية الْفِرَبْرِيّ الخلبة: قشر النخل[2].

[ق٢٩٣/ أ من نسخة الملك عبد العزيز]

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء ــ باب قول الله تعالىٰ: {واتخذ الله إبراهيم خليلا} [النساء: ١٢٥]

(٢) هامش [ق٢٩٣/ أ من نسخة الملك عبد العزيز].

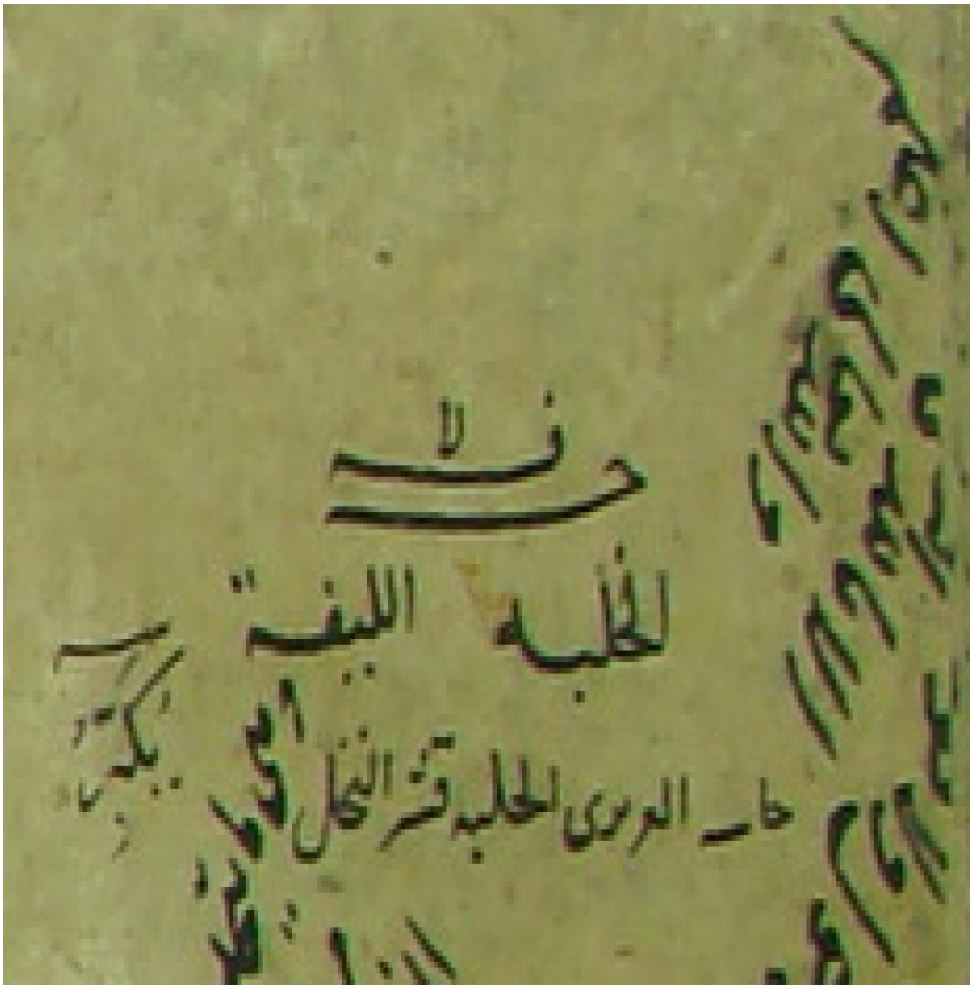

بيان موضع الشاهد من لوحة (٢٩٣/ أ من نسخة مكتبة الملك عبد العزيز)

ثالثا : زيادات الفربري فيما أخذه عن غيره عن الإمام البخاريّ

والزيادات هذه أغلبها من أبي حاتم محمد بن جعفر وراق الإمام البخاري، ويوجد زيادات قليلة عن غيره وهي كما يلي:

أولا: زيادات الفربري عن محمد بن جعفر وراق البخاري عن الإمام البخاريّ

الزيادة الأولى:

في كتاب المظالم والغصب، باب إثم من ظلم شيئا من الأرض(٢٤٥٤) حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن المبارك، حدثنا موسى بن عقبة، عن سالم، عن أبيه، رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه، خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين.

قال الْفِرَبْرِيّ: قال أبو جعفر بن أبي حاتم: قال أبو عبد الله: هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك، أملى عليهم بالبصرة.

أبو عبد الله هو البخاري نفسه. قوله: (هذا الحديث)، أشار به إلى حديث الباب. قوله: (ليس بخراسان في كتاب ابن المبارك)، أراد أن عبد الله بن المبارك صنف كتبه بخراسان، وحدث بها هناك، وحملها عنه أهلها، إلا هذا الحديث فإنه أملاه عليهم بالبصرة. [1]

---

(١) ـ عمدة القاري: (١٢/ ٣٠٠).

وقال القسطلاني: «وهذه الفائدة التي ذكرها الْفِرَبْرِيّ ثابتة في رواية أبي ذر ساقطة لغيره.» (١)

الزيادة الثانية:

في كتاب المناسك، باب تقبيل الحجر(ح رقم ١٦١١)قال محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ: وجدت في كتاب أبي جعفر قال أبو عبد الله: الزبير بن عدي كوفي، والزبير بن عربي بصري.

(١)ـ إرشاد الساري: (٤/ ٦٠)

[ق ١٠٠/أ من نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة]

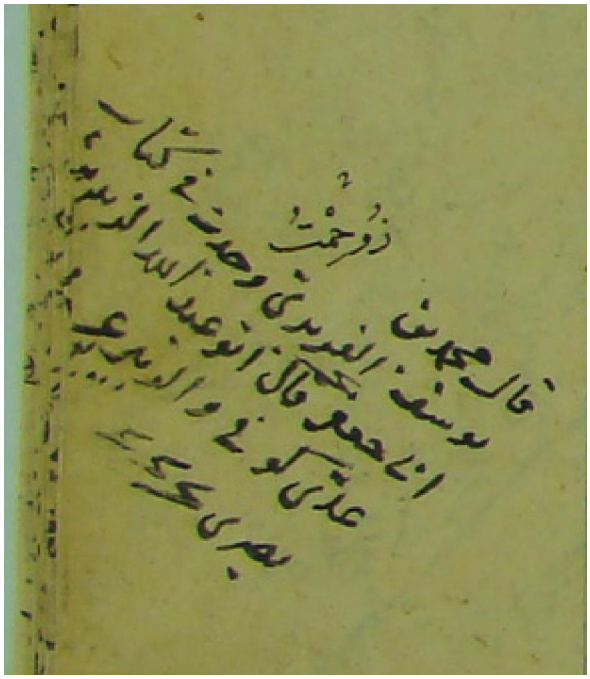

الزيادة الثالثة:

في كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان ح رقم (١٩٥٣) قال أبو جعفر، سالت أبا عبد الله إذا أفطر الصائم يكفر مثل المجامع قال، ألا ترى الأحاديث.

الزيادة الرابعة:

في كتاب المظالم، باب النهبى بغير إذن صاحبه ح رقم (٢٤٧٥) قال الْفِرَبْرِيّ، وجدت بخط أبى جعفر قال أبو عبد الله تفسيره أن ينزع منه يريد الإيمان.

الزيادة الخامسة:

في كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١](ح رقم ٥٠١٥)

قال الْفِرَبْرِيّ سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق البخاري أبي عبد الله

يقول قال أبو عبد الله عن إبراهيم مرسل، وعن الضحاك مسند.

الزيادة السادسة:

في كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة، حديث رقم (٦٤٩٧) ففي الهامش حاشية للفربري قال محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ قال أبو جعفر الوراق حدثني أبو عبد الله قال سمعت أحمد بن عاصم يقول سمعت أبا عبيد يقول قال الأصمعي وأبو عمرو وغيرهما جذر قلوب الرجال الجذر الأصل من كل شيء والوكت أثر الشيء اليسير منه..... (١).

الزيادة السابعة:

في كتاب المظالم والغصب، باب إثم من ظلم شيئا من الأرض (ح رقم٢٤٥٤) قال الْفِرَبْرِيّ: قال أبو جعفر بن أبي حاتم: قال أبو عبد الله: هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك، أملى عليهم بالبصرة.

(١) ـــــ نسخة لالي [ق٢٩١/ أ].

ثانيا: زيادات الفربري عن غير محمد بن جعفر وراق البخاري

الزيادة الأولى:

في كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ ــ بَابُ قَوْلِ اللَّهِ {وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا} [مريم: ١٦] (١٦٨/٤ رقم: ٣٤٤٧).حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " تحشرون حفاة، عراة، غرلا، ثم قرأ: {كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا إنا كنا فاعلين} [الأنبياء: ١٠٤] فأول من يكسى إبراهيم، ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول: أصحابي، فيقال: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح عيسى ابن مريم: {وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم، فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم، وأنت على كل شيء شهيد، إن تعذبهم فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم} [المائدة: ١١٨].

قال: محمد بن يوسف الْفِرَبْرِيّ، ذُكر عن أبي عبد الله، عن قبيصة، قال: " هم المرتدون الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه. (١)

---

(١) ـــــ صحيح البخاري، كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ ـــــ بَابُ قَوْلِ اللهِ {وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا} [مريم: ١٦] (٤/ ١٦٨ رقم: ٣٤٤٧).

وفي هذا الحديث لم يسمِّ الْفِرَبْرِيّ عمن أخذ الفائدة.

وهذا التعليق أسنده الإسماعيلي، عن إبراهيم بن موسى الجرجاني، ثنا إسحاق، ثنا قبيصة بن عقبة، ثنا سفيان، ثنا المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.. الحديث(١).

الزيادة الثانية:

في كِتَابُ الأَحْكَامِ ــ بَابُ إِخْرَاجِ الخُصُومِ وَأَهْلِ الرِّيَبِ مِنَ البُيُوتِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ : (٨٢/٩ رقم ٧٢٢٤)حدثنا إسماعيل، حدثني مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: والذي نفسي بيده، لقد هممت أن آمر بحطب يحتطب، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم آمر رجلا فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقا سمينا، أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: قَالَ يُونُسُ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: مَرْمَاةٌ(٢): بَيْنَ ظِلْفِ الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ مِثْلَ مَنْسَاةٍ وَمَيْضَاةٍ(١): الْمِيمُ مَخْفُوضَةٌ.

---

(١) ـ ينظر: التوضيح لابن الملقن: (١٩/ ٥٧١)، عمدة القاري للعيني: (١٦/ ٣٨).

(٢) ـ المِرْمَاةُ: ظِلْفُ الشَّاةِ لأَنَّه يُرْمَىٰ به.ينظر: الفائق في غريب الحديث (٢/ ٨٤)، النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٦٩)، مقاييس اللغة (٢/ ٤٣٦)، تاج العروس (٢/ ١٦١).

ومما يؤكد ذلك ما في هامش [ق٣٥٨/أ] من نسخة(لا لي) مُقابل حديث من طريق الأعرج، عن أبي هريرة، رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: والذي نفسي بيده، لقد هممت أن آمر بحطب يحتطب، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم آمر رجلا فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقا سمينا، أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء.

قال في الهامش: في حاشية الصغاني وليس في متنها قال محمد بن يوسف، قال يونس، قال محمد بن سليمان، قال أبو عبد الله مِرْماة ما بين ظلفِ الشاة من اللحم مثل منسأة وميضأة الميم مخفوضة (٢).

قال الحافظ ابن حجر: «ومحمد بن يوسف هذا هو الْفِرَبْرِيّ راوي الصحيح عن البخاري ويونس هو ابن [أحمد بن رسته المغازلي] (٣)ومحمد بن سليمان هو أبو أحمد الفارسي راوي التاريخ الكبير عن البخاري، وقد نزل

=

(١) ـ مِيضَأة: موضع يُتوضَّأ فيه. ينظر: أساس البلاغة (٢/ ٣٤٠)، معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ٢٤٥٤)

(٢) ـ قال ابن حجر في "الفتح" ١٣/ ٢١٦: وثبت هذا التفسير في رواية أبي ذر عن المستملي وحده.

(٣) ـ ينظر أخبار أصبهان (٢/ ٣٤٦)، وإتحاف القاري بسد بياضات فتح الباري لأبي الأشبال أحمد شاغف (٤٥).

الْفِرَبْرِيّ في هذا التفسير درجتين فإنه أدخل بينه وبين شيخه البخاري رجلين أحدهما عن الآخر وثبت هذا التفسير».

الزيادة الثالثة:

ففي كتاب الأذان ــ باب الدعاء قبل السلام، حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرنا عروة بن الزبير، عن عائشة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أخبرته: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة: اللّٰهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا، وفتنة الممات، اللّٰهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم " فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيذ من المغرم، فقال: «إن الرجل إذا غرم، حدث فكذب، ووعد فأخلف».

كتب مقابله في الحاشية [ق٦١/أ نسخة الفاتح]: قال محمد بن يوسف سمعت خلف بن عامر يقول في المسيح والمسّيح مشدد ليس بينهما فرق وهما واحد أحدهما عيسى والآخر الدجال.

ذكر الحافظ ابن حجر: أنه ورد في رواية المستملي وحده عن الْفِرَبْرِيّ أنه نقل عن خلف ابن عامر الهمداني - أحد الحفاظ - أن المسيح - بالتشديد والتخفيف - واحد، يقال الدّجال، ويقال لعيسى[1].

---

(١) ـــــ فتح الباري: (٢/ ٣١٨).

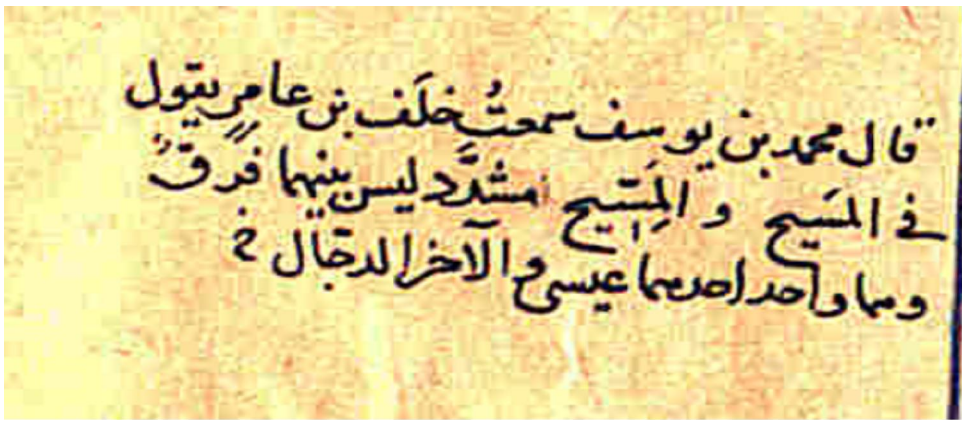

هامش (ق٦١/ب) من نسخة الفاتح

الزيادة الرابعة:

في كتاب الحدود، بَابُ الرَّجْمِ بِالْمُصَلَّى (ح رقم ٦٨٢٠)، قال حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، جَاءَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاعْتَرَفَ بِالزِّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبِكَ جُنُونٌ» قَالَ: لاَ، قَالَ: «آحْصَنْتَ» قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الحِجَارَةُ فَرَّ، فَأُدْرِكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ لَمْ يَقُلْ يُونُسُ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: «فَصَلَّى عَلَيْهِ». سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَصَلَّى عَلَيْهِ، يَصِحُّ؟ قَالَ: رَوَاهُ مَعْمَرٌ، قِيلَ لَهُ: رَوَاهُ غَيْرُ مَعْمَرٍ؟ قَالَ: لاَ ذكر فيه حديث جابر - رضي الله عنه -

وقد رمز له في النسخة الخطية سـ إشارة إلى المستملي، وفـ إشارة إلى

الْفِرَبْرِيّ.

وقال الحافظ: وقع هذا الكلام في رواية المستملي وحده عن الْفِرَبْرِيّ (١).

الزيادة الخامسة:

في كتاب الاستئذان ـ باب الختان بعد الكبر ونتف الإبط(ح رقم ٦٢٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاس: مِثْلُ مَنْ أَنْتَ حِينَ قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «أَنَا يَوْمَئِذٍ مَخْتُونٌ» قَالَ: وَكَانُوا لاَ يَخْتِنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يُدْرِكَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا المُغِيرَةُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، وَقَالَ: «بِالقَدُّومِ وَهُوَ مَوْضِعٌ مُشَدَّدٌ»

قال الْفِرَبْرِيّ: سئل أبو عبد الله هل روى إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل غير هذا الحديث قال: نعم كتاب.

---

(١) ـــــ فتح الباري: (١٢/ ١٣١).

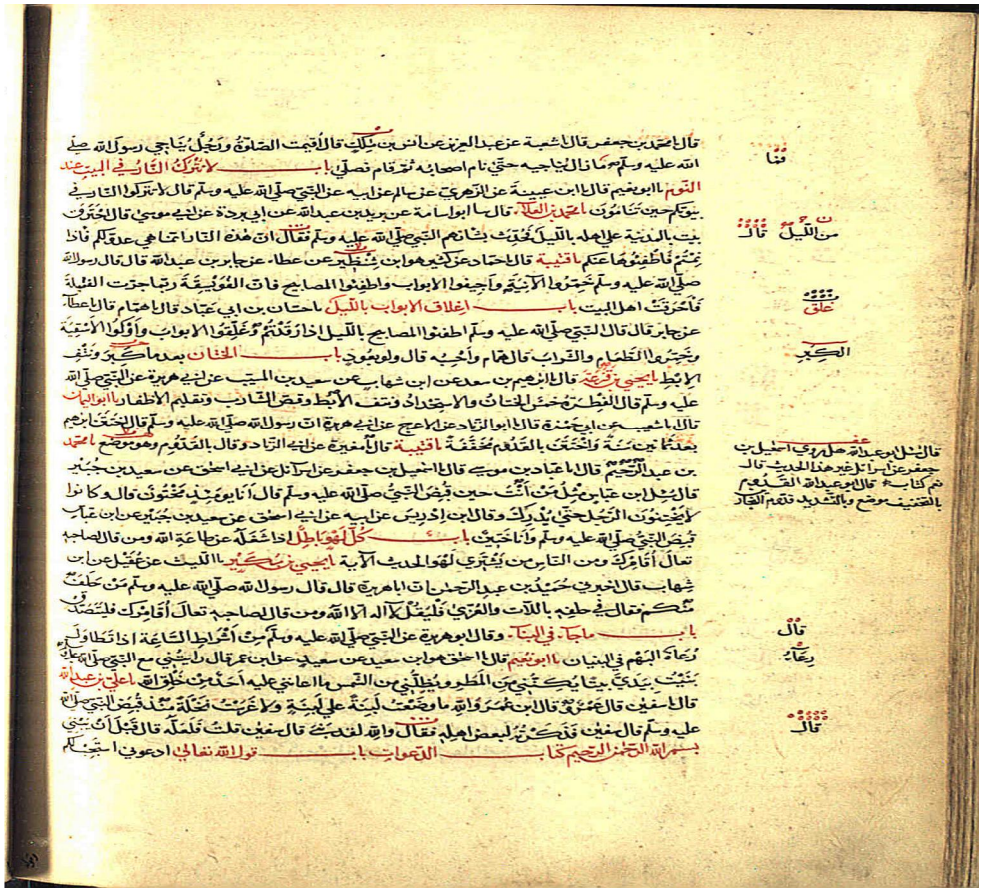

[ق٤٦٩ / أمن نسخة آيا صوفيا]

الرد على شبهة ضياع أصل الْفِرَبْرِيّ من واقع نسخة الصغاني:

وهذه الشبهه مضمونها أن أصل نسخة الْفِرَبْرِيّ ضاعت وذهبت وأن هناك انقطاع في إسناد صحيح البخاري لمدة كبيرة من الزمن، وأنتم تقولون إنّ الإسناد من خصيصة الأمة الإسلامية فلماذا ضاعت هذا النسخة وهي من أشهر الروايات.

وقد قال سزكين في تاريخ التراث العربي (١/ ٢٢٦ -٢٢٧) «وأول شارح للصحيح هو الخطّابىّ (المتوفى سنة ٣٨٦هـ / ٩٩٦م)، ولم يكن يعرف إلا الروايتين الأوليين، وأما الروايات الأخرى فيبدو أنها لم تنل في القرون الأولى اهتماما كبيرا، وان النسيان قد طغى عليها. ويتضح من مقارنة النقول التي وصلت إلينا فى المصادر أنّ رواية النسفي أقل صعوبة وغموضا في نصها عن روايه الفربرى، بكثير، ومن المرجح أن هذا هو السبب في أن الخطابى، وأبا نعيم الأصفهانى (المتوفى سنة ٤٣٠هـ / ١٠٣٨م)، والحميدي (المتوفى سنة ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م) فضّلوا رواية النسفى فجعلوها أصلا لشروحهم أو لعملهم فيها، ورغم هذا فإن رواية النسفى قد توارت لأسباب لا نستطيع أن نعرض لها في هذا الموضع (انظر المرجع المذكور ص ١٧٤) أمام رواية الْفِرَبْرِيّ، وتعتمد هذه على أصل يرجع إلى نص نسخة أبى جعفر محمد بن أبى حاتم كاتب البخاري، وسمعه الْفِرَبْرِيّ من البخاري مرتين، الأولى عند ما كان في فربر، سنة ٢٤٨هـ /

٨٦٢م، الثانية في بخارى سنة ٢٥٢هـ / ٨٦٦م. وهذه النصوص المتداولة لا بد أنها كانت مختلطة ومعقدة للغاية، حتى إن النُّسخ الأولى المنسوخة عنها تختلف فيما بينها اختلافا كبيرًا، وفى القرن السابع الهجري. عند ما اقتصر الناس على الاشتغال بالاختلاف بين الروايات التي ترجع إلى النص المتداول للفربريّ، قام على بن محمد بن عبد الله اليونيني (المتوفى سنة ٧٠١هـ / ١٣٠٢م) بتحرير النص الذى بين أيدينا، ويبدو أن الروايات الأخرى قد ضاعت للأسف.....إلى آخر كلامه.

وللرد على هذه الشبهة فمن وجوه:

أولا: ان الروايات للصحيح موجودة متداولة ومشتهرة، واختاروا رواية الْفِرَبْرِيّ بعد مقارنتها بغيرها، وتحديد نقاط الاختلاف بين النسخ، وهكذا حفظ نص كل رواية فكيف ضاع غير رواية الْفِرَبْرِيّ! ورواية العلماء كل حديث في الصحيح في مصنفات الحديث الأخرى يدعمه وتفيد النسخ أن مما ذكره البخاري في الصحيح زيادات على ذلك.

ثانيا: انتشرت رواية الْفِرَبْرِيّ للعوامل التي ذكرناها في أول البحث والتي ساعدت في انتشار رواية الْفِرَبْرِيّ ومنها كما تقدم ملازمة الْفِرَبْرِيّ للإمام البخاري فقد سمع الصحيح منه ثلاث مرات، وقد ذكر النووي أن صحيح البخاري قد تواتر عن البخاري، فقد سمع الصحيح عنه خلائق كثير، ومنها

سماع الْفِرَبْرِيّ للصحيح في آخر حياة البُخارِيّ، مما يدل على أن نسخة الْفِرَبْرِيّ وأصل البُخارِيّ الذي كان في يده، هو من آخر ما استقر عليه البُخارِيّ في صحيحه.

ومنها اشتهاره بالتحديث بالنسخة وصار له تلاميذ ينقلون عنه وهذا من أكد العوامل على حفظ هذه الرواية؛ فالرواة عن الشيخ هم الأساس في نشر علمه وذيوع صيته، وما اندثار مذهب الليث بن سعد فقيه أهل مصر، والأوزاعي فقيه أهل الشام إلا بسبب عدم توافر الأصحاب من طلابه في نشر علمه ، ومنها اكتمال النسخة وواقع نسخة الصاغاني يؤكد هذا.

ثالثا: اطلاع الإمام الصغاني على نسخة الْفِرَبْرِيّ وقول الصغاني « هذا الحديث ساقط من النسخ كلها إلا في النسخة التي قُرئت على الْفِرَبْرِيّ صاحب البخاري وعليها خطه».

فالحديث ساقط من النسخ وليس ساقطًا من الرواية عن البخاري .

رابعا: وجد بفضل الله الآن نصوص مكتملة لرواية أبي ذر الهروي[1] فقد وقفت على أكثر من عشرين نسخة لهذه الرواية، وكريمة المروزية[1] ـــ فقد

(١) ـــــ ينظر: رسالة الدكتوراه بعنوان روايات الجامع الصحيح للبخاري رواية أبي ذر الهروي نموذجًا دراسة تحليلية مقارنة للباحثة شفاء علي حسن الفقيه، ط دار المأمون للنشر والتوزيع بالأردن.

وقفت أيضًا على أكثر من أربع عشرة نسخة خطية لهذه الرواية ـــ، ورواية أبي الوقت السجزي[٢] ولها نسخ عديدة في مكتبات العالم وغيرها من الروايات وهي بإسنادهم إلى الْفِرَبْرِيّ عن الإمام البخاري مما يوضح أن الجامع الصحيح للبخاري محفوظ بطرقه ورواياته.

=

(١) ـــــ هي الشيخة، العالمة، الفاضلة، المسنِدة، الزاهدة أم الكرام، المجاورة بحرم الله، كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المَرْوَزيّة. سمعت من محمد بن مكي الكشميهني، وكانت تضبط كتابها وحدثت بالصحيح مرات، وقرأ عليها الخطيب البغدادي وغيره، وطال عمرها وعلا إسنادها

ينظر ترجمتها في: الإكمال ٧/ ١٧١، التقييد ص٤٩٩، المنتظم ٨/ ٢٧٠، الكامل ١٠/ ٦٩، العقد الثمين ٨/ ٣١٠، شذرات الذهب ٣/ ٣١٤، البداية والنهاية، الوافي بالوفيات وغيرها.

(٢) ينظر: إكمال الإكمال لابن نقطة (٣/ ٣١٥)، تاريخ الإسلام ٣٨/ ١١٢-١٢١ (٩٣)، الأنساب ٧/ ٨٧، المنتظم ١٠/ ١٨٢، معجم البلدان ٣/ ٤١، اللباب لابن الأثير ٢/ ١٠٥، وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٦-٢٢٧،سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٠٣-٣١١ (٢٠٦)، المنتظم (١/ ٢٥ رقم ٢٧)، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣١٥، مرآة الجنان ٣/ ٣٠٤، البداية والنهاية ١٢/ ٧٥١، الوافي بالوفيات ١٨/ ١٠، شذرات الذهب ٤/ ١٦٦، التقييد ص٣٨٦ (٥٠١)، النجوم الزاهرة ٥/ ٣٢٨، الإكمال لابن ماكولا ٤/ ٥٤٩- ٥٥٠.

إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تدحض الشبهة الواهية القائلة بضياع أصل الْفِرَبْرِيّ

خاتمة البحث

الحمد لله الذي منّ عليّ بإتمام هذا البحث فله الحمد أولا وآخرًا، ويمكن تلخيص أهم النتائج كما يلي:

- يُعد الإمام محمد بن يوسف بن مطر الْفِرَبْرِيّ عمدة الرواية لنسخة صحيح البخاري، وتعد روايته هي المعتمدة، وهي أشهر الروايات للأسباب التي مرت معنا في البحث

ـــ للزيادات فوائد عديدة منها تكثير طرق الحديث دفعًا للغرابة، أو لبيان غريب، أو التعريف بمبهم أو إيضاح معنى مستغلق، وغيرها من الفوائد..

ـــ من فوائد زيادات الْفِرَبْرِيّ على الصحيح تقوية رواية الأصل بمتابعة الثقة، وسؤالات من الْفِرَبْرِيّ عن الرواة وسماعاتهم، وإيضاح وبيان لبعض الكلمات في الحديث، وبيان لفقه الحديث، وغريب الحديث، وفوائد متعلقة بالحديث وروايته.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا إمام العالمين وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه وسلم

فهرس بأهم مصادر ومراجع البحث

ـ إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد السبتي، تحقيق الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر.

ـ برنامج التجيبي للقاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي (المتوفىٰ: ٧٣٠هـ)، تحقيق وإعداد: عبد الحفيظ منصور الناشر: الدار العربية للكتاب، ليبيا، عام النشر: ١٩٨١ م.

ـ برنامج الوادي آشي، لمحمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي، شمس الدين، أبو عبد الله الوادي آشي الأندلسي (المتوفىٰ: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٠-١٩٨٠.

ـ بغية الطلب في تاريخ حلب لكمال الدين ابن العديم (ت ٦٦٠هـ)، ت. د/ سهيل زكار، دار الفكر.

ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأبي جعفر الضبي (ت ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي - القاهرة.

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٩١١ه)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية.

- تاريخ الإسلام للذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق. د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الأولىٰ ٢٠٠٣هـ.

- تاريخ أسماء الثقات للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين ت ٣٨٥ هـ، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت: الدار السلفية، الطبعة الاولىٰ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

- تاريخ جرجان لحمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١ م.

- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ت ٥٧١هـ، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لأبي الحجاج يوسف المزي ت ٧٤٢هـ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ت ٦٢٩هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١٤٠٨ هـ.

- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لابن حجر ت ٨٥٢هـ، تحقيق د. محمد الثاني بن عمر بن موسىٰ، الرياض: دار أضواء السلف، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م.

- التمهيد لابن عبد البر ت ٤٦٣هـ، حققه وعلق حواشيه وصححه مصطفىٰ بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧هـ

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ.

ـــ سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

- صحيح البخاري المسمىٰ بالجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر دار طوق النجاة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ

- صحيح مسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

صلة الخلف بموصول السلف لمحمد بن سليمان الروداني، ت/ محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م).

طبقات الحفاظ للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٣هـ).

طبقات الحنابلة لابن أبي يعلىٰ، ت/ محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.

طبقات الشافعية ـ لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ)عالم الكتب - بيروت.

طبقات الشافعية الكبرىٰ لتاج الدين السبكي ت. د/ محمود محمد الطناحي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ).

طبقات الفقهاء للشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، ت. د/ إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولىٰ (١٩٧٠م).

- الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ت ٢٣٠هـ، بيروت: دار صادر، وطبعة أخرىٰ بتحقيق د. علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ت ٨٥٥هـ، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- فتح الباري لابن حجر ت ٨٥٢ هـ، رقم: كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف علىٰ طبعه: محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩ هـ.

-فتح الباري لابن رجب ت ٧٩٥ هـ، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، السعودية: الدمام، دار ابن الجوزي، ط ١٤٢٢هـ، وطبعة أخرىٰ لمجموعة من المحققين، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.

فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات للشيخ عبد الحي الكتاني (المتوفىٰ: ١٣٨٢هـ)، ت/ إحسان عباس، ط/ دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية (١٩٨٢م).

فهرسة ابن خير الاشبيلي لأبو بكر محمد بن خير (ت ٥٧٥ هـ)، ت/ محمد فؤاد منصور، ط/ دار الكتب العلمية (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

فهرسة ابن عطية ت/ محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب ـــ بيروت ـــ لبنان، الطبعة الثانية (١٩٨٣م).

فوات الوفيات محمد بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، ت/ إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولىٰ.

ـ ملء العيبة لابن رشيد، ت/ محمد بن الحبيب الخوجة، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

ـ روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري «دراسة وتحليل»، تأليف د محمد بن عبد الكريم بن عبيد، نشر: دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٦ هـ.

ـ روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري رواية أبي ذر الهروي نموذجًا دراسة تحليلية مقارنة، د شفاء علي حسن الفقيه، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط ٢٠١١هـ.

ـ الاختلاف بين الروايات الجامع الصحيح ونسخه، دراسة نظرية تطبيقية للدكتور / جمعة فتحي عبد الحليم عزوز، رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين بالقاهرة، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

مقدمة..... ٥٦٣
المبحث الأول..... ٥٧٨
ترجمة الإمام الْفِرَبْرِيّ (ت ٣٢٠هـ)..... ٥٧٨
وهذه ترجمة موجزة للفربري:..... ٥٨٠
أسباب اشتهار رِواية الْفِرَبْرِيّ..... ٥٨٢
أولًا: عدالة الْفِرَبْرِيّ وضبطه، وثناء العلماء عليه: ٥٨٤
الأمر الثاني: كمال نسخته وعدم نقصانها: ٥٨٤
الأمر الثالث: من الأمور التي تميزت بها رِواية الْفِرَبْرِيّ صحة أصله الذي أخذ منه.... ..٥٨٦
الأمر الرابع: من الأمور التي ميزت رِواية الْفِرَبْرِيّ علىٰ غيرها..... ٥٨٨
الأمر الخامس: تكرار سماعه لـالصحيح من الْبُخارِيّ ٥٨٩
التعريف بالزيادات والفرق بينها وبين كتب الزوائد ٥٩٣
المبحث الثاني..... ٥٩٩
فوائد زيادات الفربري في صحيح البخاري ٥٩٩

نصوص زيادات الفربرِي في الصحيح..... ..... ٦١١
أولا: زيادات الفربري فيما أخذه عن البخاري ٦١٥
ثانيا: زيادات الفربري فيما كان من عند نفسه ٦٢٠
ثالثا : زيادات الفربري فيما أخذه عن غيره عن الإمام البخاريّ..... ٦٢٩
أولا: زيادات الفربري عن محمد بن جعفر وراق البخاري عن الإمام
البخاريّ..... ..... ٦٢٩
الزيادة الأولىٰ:..... ٦٢٩
ثانيا: زيادات الفربري عن غير محمد بن جعفر وراق البخاري ٦٣٤
الرد علىٰ شبهة ضياع أصل الْفِرَبْرِيّ من واقع نسخة الصغاني:..... ٦٤١
وللرد علىٰ هذه الشبهة فمن وجوه..... ٦٤٢
خاتمة البحث..... ٦٤٦
فهرس بأهم مصادر ومراجع البحث..... ٦٤٧
فهرس الموضوعات..... ..... ٦٥٣

والحمد لله رب العالمين